الأمم المتحدة

تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ٣١ (A/57/31)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ٣١ (A/57/31)

تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9232

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	تصدير بقلم رئيس الجامعة		١
أولا -	مقدمة	١-٩	٤
ثانيا -	السلام والحكم	١٠-٢٥	٦
ثالثا -	البيئة والتنمية المستدامة	٢٦-٤٨	١٣
رابعا -	المسائل الرئيسية الشاملة	٤٩-٦٠	٢٢
خامسا -	تنمية القدرات	٦١-٧٩	٢٥
سادسا -	أنشطة التواصل	٨٠-٨٩	٣٠
سابعا -	الصلات القائمة مع منظومة الأمم المتحدة	٩٠-١٠٤	٣٣
ثامنا -	النشر	١٠٥-١١٤	٤٠
المرفقات			
الأول -	التبرعات الواردة في عام ٢٠٠١		٤٥
الثاني -	أعضاء مجلس جامعة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١		٤٧

تصدير بقلم رئيس الجامعة

النهوض بالمعرفة بغرض تحقيق الأمن البشري والتنمية: الحاجة إلى إجراء حوار تفوق أي وقت مضى

إن جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ التي مُنحت مشاركة إلى الأمم المتحدة والأمين العام كوفي عنان هي تكريم لجميع من يعملون في المنظومة. وهي اعتراف بالدور الهام الذي تؤديه المنظمة والأمين العام في تعزيز السلام. بل إنها تشجيع لنا أيضا على بذل مزيد من الجهد لتأمين وجود عالم أكثر أمنا وحياة أفضل لجميع الشعوب.

ولبلوغ هذا، يتعين بالقطع بذل مزيد من الجهود، لأن العالم يمر بحالة كمد في أعقاب الهجمات الإرهابية غير المسبوقة في نطاقها وقسوتها التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ويجب أن نكفل عدم تخلخل أسس العلاقات المتحضرة بين أسرة الأمم لأن هذا سيعني انتصار الإرهابيين. ويجب، حتى في الأوقات الصعبة الحالية، أن نظل ملتزمين بالمسائل الأطول أجلا المتعلقة بالأمن البشري والتنمية.

لقد عينت سنة ٢٠٠١ بوصفها سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، ومن الواضح أن الحاجة إلى إجراء حوار تفوق أي وقت مضى. ونظمت جامعة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مجموعة من حلقات العمل والمؤتمرات والمناسبات الأخرى في عام ٢٠٠١ مع تركيز خاص على الاستطلاع العلمي للحوار ذاته. وركزنا أيضا على الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في إعداد الأجيال المقبلة وعلى دور وسائط الإعلام وعلى أهمية الأخلاق. ويعطي إطار العمل الذي تم وضعه إرشادات مفيدة تتبع في الطريق إلى الأمام.

وقد اتضح لمن أمعنوا النظر في أوجه الاختلاف التي يبدو أنها تميز أعضاء الجماعات العرقية أو الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية الأخرى عن غيرها، أن هناك أوجه تشابه كثيرة تجمعنا. فلا يمكننا أن نُصدر حكما على شخص لمجرد أن مظهره مختلف أو يتكلم أو يصلي بطريقة مختلفة. وهذا هو كنه الحوار بين الحضارات. وسيلزم وقت وجهد في هذا الصدد. ومن المؤكد أن الحوار لن يتمكن في الأجل القصير من منع فظاعات من قبيل تلك التي شهدناها مؤخرا، ولكن الحوار سيمثل في الأجل الطويل الطريق الوحيد إلى الأمام.

والحوار سيكون أيضا مثمرا بين مؤيدي ومعارضي العولمة. فمن المسائل الرئيسية التي سيواجهها المستقبل جعل العولمة مفيدة لجميع الشعوب. فنحن نعيش في عالم يتزايد فيه الترابط والتفاعل ويتسم بتبادل دولي للآراء واتصالات دولية تسوقها التكنولوجيا ويتسم

بنفس القدر بوجود حدود إقليمية وانفصال سياسي. ومع ذلك فلا يمكن ببساطة أن نتجاهل الواقع المتمثل في ما يعانيه البشر من عدم أمن ضخم. فلا يزال ما يزيد على بليون فرد يعيشون في فقر مدقع؛ وتشير التقديرات على سبيل المثال إلى أن طفلا واحدا يلقى حتفه كل ثمان ثوان بسبب مرض ناجم عن المياه.

وتُسهم جامعة الأمم المتحدة في هذا النقاش. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، نشرت الجامعة نتائج دراستها بشأن دور منظمة التجارة العالمية في الحكم العالمي. والكتاب الذي تضمن مجموعة من مساهمات الخبراء، من بينهم كوفي عنان الأمين العام وسوباتشاي بانيتشباكدي المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية وماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان ، يركز على أفضل وسيلة لدعم نظام للتجارة يؤدي إلى نمو غير مسبوق في الاقتصاد العالمي، ويكفل في الوقت نفسه تحقق توزيع أكثر عدلا للفوائد. ونوقشت أيضا في جنيف في أيار/مايو أثناء ترويج الكتاب على مستوى رفيع بعض التوصيات الرئيسية، من قبيل إنشاء فريق خارجي من خبراء التجارة البارزين لوضع توجيهات ابتكارية في مجال السياسة العامة تتبعها منظمة التجارة العالمية، وتيسير إمكانية حصول الجمهور على وثائق المنظمة وضمان زيادة مشاركة القطاع الخاص.

ورغم أن العولمة تحمل في طياتها إمكانية تحسين حياة الكثيرين في أرجاء العالم. فإن جوانبها وآثارها السلبية قد اجتذبت في الوقت نفسه كثيرا من الاهتمام. وعلى عكس المشاكل التي شهدتها سياتل في عام ١٩٩٩، هيمنت على عام ٢٠٠١ الاستعدادات لبدء جولة جديدة لمنظمة التجارة الدولية متعلقة ''بالتنمية '' بنجاح في الدوحة. ويتمثل التحدي المتبقي والحيوي في قيام واضعي السياسات بالرد على الجدل والضغوط المتنوعة التي يتعرض لها نظام منظمة التجارة العالمية التي غالبا ما تتركز على مجال يجاوز تماما السياسة التجارية التقليدية.

وتبذل الجامعة جهودا شاملة لعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في جوهانسبرغ. وتركز الجامعة بشكل خاص على مسألة الروابط القائمة بين العولمة والفقر والتنمية والبيئة. ولكي يحقق مؤتمر القمة هذا نجاحا، فينبغي تناول هذه المسائل بطريقة متوازنة.

ويتعين أيضا أن يكون هناك قدر أكبر من الاتساق والتضافر داخل نظام الإدارة البيئية الدولية، وبين هذا النظام والجوانب الأخرى لنظام الإدارة العالمية من قبيل التجارة والصحة. ورغم أن هناك اعترافا عاما بأن التنمية المستدامة تنطوي على عمليات متشعبة ومتعددة الأوجه، فإن الاتفاقات والمعاهدات الدولية تميل إلى التركيز على مجموعة محددة من

المسائل فقط. وتركز الجامعة بشكل خاص على ضرورة التركيز على الروابط وأوجه التعاون بين العمليات، وخاصة في تنفيذها على الصعيد الوطني.

والقيام بفهم المشاكل العالمية الملحة من هذا القبيل وإيجاد حلول لها هو بالتحديد هدف الجامعة. وثمة عنصر هام آخر في عمل الجامعة هو تنمية قدرات الأكاديميين في البلدان النامية والتقليل من عزلتهم وبالتالي ضمان أن تُصبح أصواتهم جزءا من النقاش. ويُطلب إلينا بشكل متزايد أن نساهم في مناقشات الأمم المتحدة، والاستفادة من مكانتنا كوكالة من وكالات الأمم المتحدة يمكن أن تركز على المشاكل العالمية الهامة باستقلالية وموضوعية أكاديمية.

وترد السبل الكثيرة التي نعمل من خلالها لبلوغ هذه الأهداف في صفحات هذا التقرير السنوي. ومع ذلك فإنه لولا شبكة الجامعة العالمية من الباحثين والمنظمات، والجمهور الضخم والمشارك في الحلقات الدراسية للجامعة ومؤتمراتها، وتعميم أفكار الجامعة على نطاق واسع من خلال النشر الإلكتروني والمنشورات المطبوعة، وسخاء الحكومات والمؤسسات والشركات التي تسهم في عمل الجامعة لاستحال قيامنا بأي عمل من أعمالنا. ونحن ممتنون للغاية لما تقدموه من دعم مستمر لنا.

(توقيع) هانز فان **جينكل**
رئيس الجامعة

”نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم“ (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ١).

أولا – مقدمة

١ – تتبنى جامعة الأمم المتحدة الهدف الأسمى المتعلق بالنهوض بالمعرفة من أجل تحقيق الأمن والتنمية للبشر. والجامعة بوصفها مجتمعا دوليا للدارسين تسعى لأن تكون مجمع فكر وبحث للأمم المتحدة ومركزا يبني القدرات وخاصة في البلدان النامية. والجامعة ملتزمة التزاما قويا بالعمل من أجل بلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية[١] الذي أقره قادة العالم في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ولا يعرض هذا التقرير السنوي حصرا شاملا لعمل الجامعة بل يركز على مواضيع أساسية وأوجه تقدم رئيسية قليلة شهدها عام ٢٠٠١[٢]. وقد أعد التقرير عملا بالفقرة ٤ (ج) من المادة الرابعة من ميثاق الجامعة الذي أقرته الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣[٣]. وترد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير بحروف داكنة على طول النص.

٢ – وقد بدأ العام بزيارة قام بها إلى طوكيو كوفي عنان الأمين العام. وأثناء وجوده، افتتح الأمين العام رسميا مبنى مقر جامعة الأمم المتحدة باعتباره ”دار الأمم المتحدة“ في اليابان. وأشار إلى أن ”فكرة وجود دار لجميع الأمم، تربطها ببعضها بوثاق وهيكل مشتركين، يساعدنا على أن نتصور المفهوم الذي بنيت على أساسه الأمم المتحدة“. وشهد العام أيضا افتتاح معرض الأمم المتحدة الذي شهد عروضا دورية عرضت أعمال وقيّم الأمم المتحدة عن مواضيع منها المسابقة الدولية للصور الفوتوغرافية، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن البيئة والمواقع التي تعتبر تراثا عالميا والاتجار بالأسلحة الصغيرة.

مهمة جامعة الأمم المتحدة وأدوارها الرئيسية

المهمة: الإسهام من خلال البحوث وتنمية القدرات في الجهود الرامية إلى حل المشكلات العالمية الملحة التي تهم الأمم المتحدة وشعوبها والدول الأعضاء فيها.

الأدوار الأربعة الرئيسية:

- أن تقيم مجتمعا دوليا من الدارسين؛
- أن تقيم جسرا بين الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي الدولي؛
- أن تكون مركز فكر وبحث لمنظومة الأمم المتحدة؛
- أن تبني القدرات، خاصة في البلدان النامية.

٣ - وتجمِّع الجامعة أعمالها حول مجالين مواضيعيين رئيسيين هما: (أ) السلام والحكم؛ و (ب) البيئة والتنمية المستدامة. وفي إطار هذه المجالات المواضيعية العريضة، حددت الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ خمسة مجالات تؤثر على الأمن البشري والتنمية يجمّع حولها عمل الجامعة وهي: السلام، والحكم، والتنمية، والعلم والتكنولوجيا والمجتمع، والبيئة. وتجري الجامعة بحثا وتقدم تدريبا وتقيم الشبكات بشأن مجموعة عريضة من المسائل: تتراوح بين أسباب نشوب الصراع إلى القيادة والإغاثة من الدين والإدارة الدولية البيئية. ويجري نشر نتائج عمل الجامعة عن طريق عقد حلقات نقاش رفيعة المستوى ومؤتمرات وحلقات عمل وعن طريق الكتب والمجلات والنشرات الإخبارية وعبر الإنترنت.

مجلس الإدارة

٤ - عقد مجلس الجامعة، وهو هيئة إدارة الجامعة، دورته السنوية في مركز الجامعة في طوكيو في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة المبادئ والسياسات التي تحكم عمليات الجامعة وإصدار توصيات فيما يتعلق بأداء الجامعة لعملها بشكل فعال. وفي عام ٢٠٠١، ركزت المداولات على خمسة مواضيع رئيسية:

(أ) استعراض تنفيذ الأنشطة المخططة للجامعة في عام ٢٠٠١؛

(ب) النظر في التقييمات واستعراضات الأقران التي أجراها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة، وفي أنشطة تنمية القدرات التي تبذلها الجامعة؛

(ج) دراسة المقترحات المتعلقة بإقامة مراكز وبرامج جديدة للبحث والتدريب وشبكات ومبادرات؛

(د) تقييم الحالة المالية للجامعة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ واحتمالات المستقبل بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وما بعدها، فضلا عن مناقشة سبل تعبئة الموارد لما تؤديه الجامعة من عمل في البلدان النامية؛

(هـ) استعراض مشروع البرنامج الأكاديمي والميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ واعتمادهما.

التطورات التنظيمية والمالية والإدارة

٥ - بدأ برنامج البحث والتدريب التابع للجامعة والمتعلق بالدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي، والذي جرى إنشاؤه بالتعاون مع كلية أوروبا والحكومة البلجيكية، عمله هذا العام.

٦ - وفي عام ٢٠٠١، بدأت الجامعة مرحلة رائدة من برنامج معني بتسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق الاستدامة مع حكومة كوريا ومعهد كوانغجو للعلم والتكنولوجيا. وتلقت أيضا تأييدا قويا لبدء مركز جديد للبحث والتدريب يركز على البيئة والأمن البشري في بون بألمانيا. وواصلت الجامعة أيضا مناقشاتها مع قطر بشأن مركز جديد في الشرق الأوسط.

٧ - وبدأت الجامعة برنامجا جديدا للبحث والتدريب متعلقا بالأنظمة الإيكولوجية الهشة في المناطق الرطبة في ماتو غروسو بالبرازيل بالتعاون مع الجامعة الاتحادية لماتو غروسو وحكومة ماتو غروسو.

٨ - ومددت الجامعة اتفاق التعاون مع حكومة آيسلندا ومعهد البحوث البحرية بشأن أنشطة تنمية القدرات المتصلة بمصائد الأسماك. وتم توقيع اتفاق بشأن التمديد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أثناء زيارة قام بها هولدور أسيغريمسون وزير خارجية أيسلندا إلى اليابان. ويمتد التمديد فترة ست سنوات من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، ويوفر قاعدة صلبة لبرنامج الجامعة للتدريب في مجال مصائد الأسماك.

٩ - وشهدت رسميا رابطة المقاييس اليابانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على استيفاء مركز جامعة الأمم المتحدة (معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة) ومركز معلومات البيئة العالمية في طوكيو معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس رقم ISO14001. وتعد جامعة الأمم المتحدة أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تحصل على شهادة استيفاء المعيار رقم ISO14001، وخامس مؤسسة وأكاديمية في اليابان.

ثانيا - السلام والحكم

> ”تشمل البرامج البحثية لمؤسسات الجامعة، في جملة مواضيع، تعايش الشعوب المنتمية إلى ثقافات ولغات وأنظمة اجتماعية مختلفة؛ والعلاقات السلمية بين الدول وحفظ السلم والأمن؛ وحقوق الإنسان؛ ... والقيم الإنسانية العالمية المتصلة بتحسين نوعية الحياة“ (ميثاق جامعة الأمم المتحدة، المادة الأولى، الفقرة ٣)

١٠ - تتناول جامعة الأمم المتحدة في أعمالها مسائل السلام والأمن والحكم وذلك وفاء بتطلعات ومُثل الأمم المتحدة. وتركز على مسائل ما قبل الصراع (فعلى سبيل المثال، جذور وأسباب الصراع، والدبلوماسية الوقائية، والقضاء على ظاهرة الجنود الأطفال، وتحريم الألغام المضادة للأفراد)، والصراع (عمليات حفظ السلام وغير ذلك من تقنيات إدارة الصراع) وتدابير (بناء السلام) بعد انتهاء الصراع. وتبحث جامعة الأمم المتحدة أيضا في مسائل

الحكم (مثل طابع وفعالية المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية فضلا عن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية). وتقوم أيضا بتحليل بنية النظام الدولي وكيف يمكن إدارة العولمة وتنظيمها والتحكم بها بفعالية أكبر. وتتطلب هذه المسائل والتحديات نهجا تقدميا وابتكاريا، نهجا يضع تصورا للسلام، والحكم والأمن بأوسع معانيها.

السلام

”لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص في العقد الأخير. وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل“ (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٨)

١١ - تتسم مهمة جامعة الأمم المتحدة في هذا المجال المواضيعي - أي الإسهام، من خلال البحوث، وتحليل السياسات وأنشطة تنمية القدرات في تعزيز السلام المستدام وأسلوب الحكم الرشيد - بالصعوبة والتعقيد. وهي تحتاج إلى تركيز الاهتمام على أسباب الحرب وشروط السلام والرفاه قبل نشوب الصراع المسلح وخلاله وبعد انتهائه. ووجه الإطار الفكري للأمن البشري، الذي يعكس التزام جامعة الأمم المتحدة بالمعرفة لتحسين أمن البشرية والتنمية البشرية، اختيار وشكل الكثير من أنشطة جامعة الأمم المتحدة.

إدارة التغيير بصورة سلمية

١٢ - يطرأ أحد الأسباب الرئيسية التي ينشأ عنها الصراع من الناحية التاريخية عندما يقع تغير مهم في موازين القوى بظهور وسقوط قوى عظمى. وتناول مشروع مركز جامعة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع مسألة كيفية الإعداد لانحسار الهيمنة الأمريكية غير الخطرة والنتائج الجغرافية - السياسية المترتبة على ذلك[٤]. وركز التحليل، بناء على دراسات لحالات تاريخية، على ثلاث مسائل أساسية: كيف تتوصل القوى العظمى المتنافسة على السيادة إلى رؤية الواحدة منها الأخرى دولا غير خطرة، وكيف تتفاوض فيما بينها على نظام دولي يحظى بقبول متبادل، وكيف تضفي الشرعية على ذلك النظام. **وحدد المشروع حالات من الماضي لعمليات انتقال سلمية، وسعى لفهم المتغيرات التي تسمح بإعادة تشكيل التوازن بين القوى العظمى من غير حرب، واستخلص الدروس بشأن كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحسن إدارة عملية الانتقال المقبلة إلى تعدد الأقطاب.**

تحليل أسباب الصراع

١٣ - قدم عام ٢٠٠١ تذكرات مأساوية عديدة بالترابط القائم بين السلام، والسلامة، والإنصاف والعدل، وبأهمية الحوار بين الثقافات. وأكدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في

الولايات المتحدة في ١١أيلول/سبتمبر العلاقة التكافلية بين الأمن والحكم، وضرورة التصدي للتحديات الأمنية الجديدة خارج الأنماط التقليدية. وتعاون برنامج السلام والحكم لمركز جامعة الأمم المتحدة مع مؤسسات نظيرة في جنوب وجنوب شرق آسيا للقيام بمشروع كبير بشأن الأمن غير التقليدي في آسيا. ويهدف المشروع الذي تموله مؤسسة فورد إلى تعميق الفهم للأمن غير التقليدي داخل المجتمعات وفيما بينها، مسلطا الأضواء على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعميم المعارف المتعلقة بالأمن غير التقليدي من أجل الجيل المقبل من العلماء الآسيويين ومحللي السياسات.

خدمة البيانات المتعلقة بالصراعات

خدمة البيانات المتعلقة بالصراعات التابعة لمبادرة تسوية الصراعات والقضايا العرقية (http://www.incore.ulst.ac.uk/cds/http://incore.hq.unu.edu/) مصدر قيم للمعلومات. وتحتوي أدلة البلدان معلومات عن ٤٣ صراعا، بما في ذلك تيمور الشرقية وأنغولا وهضبة التيبت. وهناك قسم جديد كبير عن اتفاقات السلام يتضمن النصوص الأصلية لأكثر من ٢٠٠ اتفاق من جميع أنحاء العالم.

١٤ - ويعيش جميع المجتمعات نوعا من الصراع حول الحقوق السياسية والمدنية، وفرص العمل، والحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن لا يزال هناك سؤال رئيسي لم يأخذ نصيبه من التحليل: لماذا يتجنب بعض البلدان الصراعات العنيفة بينما تفشل بلدان أخرى في ذلك؟ وطبقا لدراسة أعدتها جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي عن هذه المسألة، ينشب الصراع العنيف عندما لا تتمكن المجتمعات من خلق ''قواعد اللعبة'' الضرورية، بحيث أن مجموعة أو أكثر تشعر بأنها لا تعامل معاملة عادلة. وقد وجدت الكثير من البلدان النامية نفسها عند الاستقلال، إذ ورثت مؤسسات استعمارية ضعيفة وغير ملائمة، غير قادرة على بناء عقود اجتماعية مرضية. وصعب على المجتمعات الانتقالية التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد انحلال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أيضا بناء قواعد اللعبة المتفق عليها. ومع ذلك، فإن المجتمعات تتمتع بمرونة كبيرة، حتى في أحلك الظروف.

١٥ - ويتمثل أحد مفاتيح النجاح في احتواء المظالم وتخفيف حدتها. إذ إن رفاهنا يتأثر لا بمستوى معيشتنا المطلق فحسب، بل وبموقفنا من الآخرين في جماعتنا الاجتماعية المباشرة وبالنسبة لجماعات اجتماعية أخرى (لذا فإن انعدام المساواة أمر مهم، لا مجرد الفقر فحسب). إن **السياسات التي تحابي أقلية ضيقة - اتساع فجوة اللامساواة بين دخل**

الأفراد والحصول على الخدمات الأساسية – تولد الشعور بالظلم وتمحو الاحترام لقواعد اللعبة في المجتمع. لذا فإن السياسة المالية – التي تفيد من الإنفاق العام والخاضعة للضرائب – يمكن أن تسهم في الصراع عندما تعتبر سياسة غير عادلة. وفي أسوأ الحروب الأهلية، ربما وجب أن يكون الالتزام الصريح بإصلاح السياسة المالية جزءا من تسوية سلمية.

١٦ - **الصدمات الاقتصادية الشديدة** – إن هبوط سعر سلعة من سلع التصدير الرئيسية، على سبيل المثال - يمكن أن **يفاقم المظالم، بسبب الركود الذي يحدثه، عندما تتحمل مجموعة واحدة حصة غير متناسبة من تكاليف التكيف. وتشكل ندرة الموارد عاملا من عوامل الصراع** (وبصورة خاصة، المنازعات على الأراضي)، ولكن من المفارقة أن الثروات من الموارد تشكل عاملا من عوامل الصراع أيضا. فالجشع والمظالم مزيج قاتل في البلدان الغنية بالموارد التي لا تستغل مواردها لأغراض التنمية ذات القاعدة العريضة. وغالبا ما يكون سوء استخدام النظام المالي واضحا؛ فالبلدان الغنية بالموارد تلجأ غالبا إلى محاسبة مدروسة وغير وافية لإيرادات الدولة من الثروات الطبيعية وتفشل في توزيع هذه الثروات بعدل بين كل المناطق والمجموعات العرقية (الجزائر وأنغولا ونيجيريا مجرد أمثلة ثلاث). وبالمقابل، طبقت بوتسوانا - التي هي واحدة من البلدان الأفريقية القليلة الغنية بالموارد التي تجنبت الحروب الأهلية - نظاما ماليا فعالا لاستغلال ثرواتها من الموارد لأغراض التنمية، ودعمت هذا بمؤسسات ديمقراطية. وهذه تشكل الآن القاعدة التي ينهض عليها عقدها الاجتماعي.

١٧ - **الأنشطة الإجرامية** (الابتزاز، الاتجار بالبضائع المهربة) **يمكن أن تلعب دورا رئيسيا أيضا في تمويل الصراع**، ويرى بعض الناس أن الأرباح التي يجنونها من الحرب قد تتجاوز أي فوائد محتملة من السلام. وقد لا ترى الزمر المتمردة ومسؤولو الدولة وأفراد القوات المسلحة كبير فائدة ترجى من تسريح الجنود. وبمرور الوقت، يتحول اللاجئون إلى مشتتين مضطهدين يستطيعون تقديم أموال ضخمة من الخارج إلى أقربائهم المحليين.

الاستجابة للأزمات الإنسانية

١٨ - اللاجئون والبشر المشردون يشكلون جزءا من تحد أوسع نطاقا من تحديات السلام والأمن الدوليين. ونظم برنامج السلام والحكم لمركز جامعة الأمم المتحدة، بالتعاون مع وفد اللجنة الأوروبية في اليابان، مؤتمرا دوليا حول موضوع ''شركاء في الأزمات الإنسانية: منع الصراع وإدارته وحله - نحو نهج شامل'' في مركز جامعة الأمم المتحدة في طوكيو. وحضره مشاركون رفيعو المستوى من شتى الخلفيات، بما في ذلك السيد ياسوشي أكاشي (الوكيل السابق للأمين العام)، وماري فيتزدوف (مديرة البرنامج الدولي لفض التراعات

والقضايا العرقية)، وفيرغال كين (صحفي من هيئة الإذاعة البريطانية)، وغلينيس كينوك (عضو البرلمان الأوروبي)، وديفيد مالوني (رئيس أكاديمية السلم الدولية)، وبول نيلسون (مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية)، وساداكو أوغاتا (مفوض الأمم المتحدة السامي سابقا لشؤون اللاجئين) وفيونا تيري (أطباء بلا حدود).

١٩ - وكان التعاون هو المحور الرئيسي للمؤتمر: التعاون بين المانحين، وصانعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام وضحايا الصراع، بغية زيادة تأثيرات المساعدة إلى الحد الأمثل. **وكانت أهمية تنمية القدرات على أرض الواقع والمشاركة البناءة للمجتمع المدني المحلي، لدى معالجة الأسباب الأصلية للصراع معالجة وقائية وعند تقديم المساعدة الإنسانية على السواء أثناء الصراع، من بين النقاط الرئيسية التي أكد عليها المشاركون في المؤتمر.**

إصلاح عمليات السلام

٢٠ - احتفالا بيوم الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ وتدشين الدراسة الجديدة التي يقوم بها مركز جامعة الأمم المتحدة حول عمليات حفظ السلام المعاصرة[٥]، وبالتعاون مع الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام، نظمت جامعة الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا حول موضوع ''إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: التحديات الجديدة للتدريب على حفظ السلام''. وكان من بين المتحدثين جان ماري غهينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام)، ووليام دورتش (مقرر تقرير الإبراهيمي)[٦]. وعدة خبراء أكاديميين معنيين بإصلاح عمليات حفظ السلام، وقادة من مدارس تدريب الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة والعسكريين على حفظ السلام في العالم بأسره. وأكدوا أن تقرير الإبراهيمي ومتابعة ما جاء فيه من توصيات أتاحا فرصة لإعادة إحياء التدريب علىعمليات حفظ السلام وتنفيذها. إن التعاون الفعال بين المساهمين بالأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة في عمليات السلام يعد أحد المتطلبات الرئيسية للنجاح في مرحلتي التدريب والبعثة على السواء. وجامعة الأمم المتحدة هي المؤسسة المضيفة للرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام خلال العام المقبل، بالتعاون مع ألبرخت شنابيل بصفته رئيسا للرابطة خلال العام.

الحكم

> ''لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية'' (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - الفقرة ٢٤)

٢١ - يشير مصطلح ''الحكم'' إلى تشكيل وإدارة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم الميدان العام، أي المضمار الذي تتفاعل فيه الأطراف الفاعلة من الدولة والمجتمع المدني لاتخاذ قرارات. ويصف المصطلح الطرائق، والقيم والمؤسسات التي نستخدمها لتنظيم الحياة البشرية على جميع الصعد، داخل المجتمعات وفي ما بينها. وتركز جامعة الأمم المتحدة في عملها على:

(أ) حقوق الإنسان والأخلاق - المسألة المهمة المتمثلة في احترام حقوق الإنسان في الحكم الدولي ودوره الأساسي في المجتمعات المستقرة الآمنة؛

(ب) الديمقراطية والمجتمع المدني - أهمية الديمقراطية، من ناحية كل من الإجراءات والجوهر، ولا سيما أهمية المجتمع المدني في أسلوب الحكم الرشيد المحلي وفي دعم العلاقات الدولية السلمية؛

(ج) القيادة - تنمية القدرات على تغذية الخصال القيادية في مجال أسلوب الحكم الرشيد؛

(د) أطر العمل المتعلقة بالسياسات والمؤسسات - مبادئ الحكم (المؤسسية، والسياسة، والبنية التحتية والمعيارية) التي تشكل أساس التنمية البشرية المستدامة والمعمارية المالية الدولية.

القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني

٢٢ - في قرارات تمثل نقطة تحول اتخذت في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة ورواندا تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية في، ١٩٩٨ بروما، صوتت ١٢٠ دولة تأييدا لنظام أساسي أنشئت بموجبه محكمة جنائية دولية لمقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، أينما تقع هذه الجرائم. وعكست هذه القرارت وعززت إجماعا متزايدا على أن المساءلة الفردية والعدل هما الركنان الأساسيان للسلام والاستقرار داخل المجتمعات وفي ما بينها على السواء. ولكن هذه العملية لا تعدم من يطعن فيها: فهناك حجج مؤيدة لوضع معايير المساءلة والعدل على الصعيد الدولي، ولكن أناسا كثيرين يعتقدون بأن العدل يقام على الصعيد المحلي. إضافة إلى ذلك، غالبا ما ينظر إلى العدل الدولي وكأنه عملية سياسية متباينة، أو أحيانا كأنه ''عدالة المنتصرين'' علاوة على ذلك، هناك تصور شعبي بأن العدل والمساءلة متناقضان مع السلام والاستقرار في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال، مثل كمبوديا، ويوغوسلافيا السابقة وسيراليون.

٢٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مؤتمر دولي كبير في أوترخت بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان الهولندي في جامعة أوترخت لتقصي هذه المسائل. وضم المؤتمر، المعنون ''من ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة المساءلة''، كبار المحامين والسياسيين والأكاديميين لبحث عدد من الأهداف الرئيسية: **تنمية القدرات (نشر الخبرة في القانون الجنائي الدولي على طلاب الدراسات القانونية العليا، وممارسي مهنة القانون، وموظفي الحكومة)؛ ونشر الوعي والفهم دعما للقانون الجنائي الدولي، والترويج له كعنصر أساسي من عناصر السلام والأمن الدوليين؛ وتعزيز دعم التعاون الدولي المستند إلى قاعدة عريضة في مجال القانون الجنائي والمحكمة الجنائية الدولية.**

المجتمع المدني والعولمة

٢٤ - العولمة - يبشر انخفاض أهمية الحدود الوطنية بالنسبة للتجارة والتنافس، وحرية انتقال البضائع ورأس المال والناس والأفكار، بخير كبير لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. بيد أن التكاليف والمنافع ليست موزعة توزيعا عادلا في الوقت الراهن. وثمة تصور، وبخاصة في أوساط المنظمات غير الحكومية، أن العولمة لا تعمل دائما لمصلحة الفقراء، وأنها تقوض الممارسات الاقتصادية للسكان الأصليين، وأنها تسيطر عليها نخب غير معرضة للمساءلة من خلال منظمات مالية دولية. وقام مشروع مركز جامعة الأمم المتحدة حول موضوع ''المجتمع المدني والمالية العالمية'' بتحليل التغييرات التي طرأت في علم الاقتصاد العالمي، والمسائل السياسية والاجتماعية التي ثارت من جراء هذا، ورد المجتمع المدني الدولي. وعرضت نتائج المشروع في الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

٢٥ - **وجد المشروع أن قيام المجتمع المدني بدوره قد ينجم عنه سبعة أنواع من الفوائد على الأقل:**

(أ) **الثقافة العامة:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنشر الوعي والفهم لدى عامة الناس بشأن المالية العالمية وإدارتها؛

(ب) **المشاركة:** يمكن للمجتمع المدني أن يوفر وسيلة لأصحاب المصالح للمشاركة في عمليات وضع السياسات. ويمكن للمجتمع المدني بصورة خاصة أن يتيح فرصا للمشاركة لدوائر اجتماعية مستبعدة لولا ذلك من عملية صناعة القرارات العامة المتعلقة بالمالية العالمية؛

(ج) **تستطيع رابطات المجتمع المدني أن تذكي النقاش بشأن المالية العالمية:** فالحكم الفعال يقوم على مناقشة حيوية غير مقيدة لشتى وجهات النظر، والمجتمع المدني يستطيع الترويج لهذا التنوع وإذكاء مناقشة نقدية خلاقة للسياسات؛

(د) يمكن أن يسهم المجتمع المدني إسهاما إيجابيا **من خلال زيادة الشفافية العامة** حول المالية العالمية. وتستطيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تدفع الأسواق المالية والسلطات التنظيمية لتكون أكثر انفتاحا بشأن عملياتها، وبالتالي تعزيز كل من الكفاءة والديمقراطية؛

(هـ) **يمكن لمشاركة المجتمع المدني أن تمهد لزيادة المساءلة العامة في إدارة المالية العالمية**؛ ويستطيع المجتمع المدني أن يدفع الوكالات التنظيمية في المالية العالمية لتحمل المسؤولية العامة عن أعمالها؛

(و) يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن **تسهم إسهاما إيجابيا في الرفاه**. ويمكن لإيصال الخدمات من خلال منظمات المجتمع المدني أن يساعد في تخفيف حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصعوبات المالية؛

(ز) يستطيع المجتمع المدني أن **يعزز شرعية إدارة المالية العالمية**. فأنشطة المجتمع المدني يمكن أن تسمح للناس بأن يشعروا بأنهم ''يملكون'' عملية المالية العالمية، وأنها تعمل لمصلحتهم. لهذا فإن المجتمع المدني يتمتع بإمكانيات إيجابية في مجال المالية العالمية. ولكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ينبغي لها بدورها أن تولي اهتماما أكبر لكفاءاتها المهنية وصفاتها الديمقراطية.

ثالثا – البيئة والتنمية المستدامة

> ''تشمل البرامج البحثية لمؤسسات الجامعة، من بين جملة مواضيع ...، التغير الاقتصادي والاجتماعي والتنمية؛ والبيئة والاستخدام السليم للموارد؛ والبحوث العلمية الأساسية وتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا لصالح التنمية...'' (ميثاق جامعة الأمم المتحدة، المادة الأولى، الفقرة ٣)

٢٦ – في هذا المجال المواضيعي للبيئة والتنمية المستدامة، تركز جامعة الأمم المتحدة على مسائل التنمية والعلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة، فضلا عن أوجه التفاعل بينها. وتقع مسائل الفقر واللاإنصاف فضلا عن النمو والعمالة في صلب أعمال جامعة الأمم المتحدة. وتبحث الجامعة أيضا في مسائل العولمة، والتغير التكنولوجي (المعلومات والبرامجيات والتكنولوجيا الإحيائية) والتحضر، وتقيم ما لذلك من آثار على الناس والمجتمعات. وتشكل البيئة العالمية، وإدارة الموارد الطبيعية، واستخدام الطاقة وإنتاجها على نحو مستدام شواغل بالغة الأهمية أيضا.

التنمية

”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة“. (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية – الفقرة ١١)

٢٧ - أصبح تخفيف حدة الفقر الأولوية الأولى — وهو أولوية أولى عن حق، إذ يوجد حوالي ١,٢ بليون إنسان يعيشون في فقر مدقع. ورغم أن هناك اتفاقا متزايدا بشأن بعض أسس استراتيجيات التنمية الناجحة، لا يزال الخلاف يحيط بمسائل كثيرة. لذا فإن الجامعة تركز في عملها على المسائل التالية:

(أ) العولمة والتنمية – التحقيق في القوى الدافعة والتأثيرات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، واستجابات السياسات للعولمة، والبحث عن بدائل للاندفاع الحالي نحو”العولمة التي لا يتحكم بها“؛

(ب) النمو والعمالة – تحديد السياسات والنهج للبلدان النامية لتحقيق نمو أسرع وأوسع قاعدة؛

(ج) الفقر، وعدم المساواة والاحتياجات الأساسية – استنباط استراتيجيات بشأن الخطة غير المنجزة للقضاء على ”الفقر الهيكلي“ و ”الفقر الجديد“؛

(د) التحضر – تقييم آثار الزيادة السريعة للسكان في المناطق الحضرية، ولاسيما في البلدان النامية.

٢٨ - يركز هذا الفرع من التقرير على عمل جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي في مسائل الدين والتنمية وخصخصة الخدمات في أمريكا اللاتينية. ولا تمثل هذه المشاريع سوى عينة من مجموع أعمال جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي ويمكن الحصول على معلومات أخرى عن جميع الأعمال، بما في ذلك لمحات موجزة عن المشاريع الراهنة في الرسالة الإخبارية لجامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي وعلى موقع جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي على الشبكة العالمية[٧].

تخفيف عبء الديون والتنمية

٢٩ - يبلغ الدين الخارجي للكثير من البلدان المنخفضة الدخل مستويات عالية جدا، وهي مدينة بجزء كبير منه لدائنين رسميين. وتهدف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض حجم الديون إلى مستويات ''مستدامة''، وبالتالي تخفيف عبء سداد الديون عن كاهل أرباح الصادرات وميزانية الحكومة. وينبغي لهذا بدوره أن يحرر الموارد لأغراض التنمية، وبخاصة لتخفيف حدة الفقر. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ٢٢ بلدا مؤهلا (١٨ منها في أفريقيا) تأهلت لتخفيف عبء ديونها بمقدار ٣٤ بليون دولار أمريكي.

٣٠ - ولكن المبادرة، وتخفيف عبء الديون بوجه أعم، لا تزال تثير خلافا شديدا. فالكثيرون احتجوا بقولهم إن المبادرة لا تحقق ما يكفي، وإن الدين يجب أن يشطب تماما للسماح لأفقر الاقتصادات في العالم أن تبدأ بداية جديدة. واحتج آخرون بقولهم إن الشطب الكامل للديون لن يفيد بالضرورة الفقراء في البلدان المدينة. وهناك جدل كثير بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تشكل جزءا رئيسيا من العملية، فضلا عن مسألة كيف يمكن تحسين النظم المالية لكي تصل الموارد التي تحررت بفضل تخفيف عبء الديون إلى الفقراء.

٣١ - وبناء على المناقشات التي جرت مؤخرا، عقد المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة مؤتمرا في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ لبحث تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة. **واستعرض المؤتمر ما هو معروف حاليا عن العلاقة بين الدين والتنمية وتخفيف حدة الفقر، وقيم حالة التقدم المحرز بشأن تخفيف عبء الديون، وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للعلاقة بين مانحي المعونات والبلدان المتلقية.** وقدمت أوراق عن جميع جوانب تخفيف عبء الديون، بما في ذلك تأثيراته على الفقر والمجتمع، ونوقشت عدة دراسات لحالات (بما في ذلك حالات بلدان مثل أوغندا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا).

التأثير الاجتماعي للخصخصة وتنظيم المرافق العامة في أمريكا اللاتينية

٣٢ - ابتداء من أواخر الثمانينات، اجتاحت موجة الخصخصة أمريكا اللاتينية كلها، وأثرت على طائفة واسعة من الأنشطة (الماء والكهرباء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك). وتمثل الرغبة في زيادة كفاءة إيصال الخدمات واحدا من أهم الدوافع المعلنة للخصخصة في المنطقة. ولكن، نظرا إلى أن بعض المنافع العامة تشكل إسهامات أساسية في تحسين مستوى المعيشة، لذا فإن الخصخصة تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه السكان. وكان هدف المشروع المتعلق بإصلاح المرافق العامة في أمريكا اللاتينية يتمثل في إيضاح آثار خصخصة المرافق العامة على رفاه الناس[٨].

٣٣ - **ويسلط المشروع الضوء على عدد من النتائج الرئيسية والآثار المترتبة على السياسات. أولا ازداد الوصول إلى المرافق العامة (من حيث عدد البيوت التي تصلها خطوط الهاتف والكهرباء والماء) ويبدو أن ازدياد الوصول قد أفاد الفقراء.** ويتضح هذا بشكل خاص في حالة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث أدى التقدم التكنولوجي (مثل توافر الهواتف الخلوية) إلى تحسين التنافس في السوق وجعل الخدمات متاحة للفقراء من المستهلكين.

٣٤ - **ولكن توزيع الفوائد كان متفاوتا.** فالتعريفات المفروضة على المستهلكين ازدادت زيادة كبيرة منذ الخصخصة، مما قلل من رفاه المستهلك وأدى إلى استبعاد الناس الأكثر حرمانا من السوق. إضافة إلى ذلك، جرت خصخصة المرافق في أمريكا اللاتينية على خلفية انعدام فاضح في المساواة في الحصول على الخدمات، وبخاصة بين المناطق الريفية والحضرية. في البلدان موضوع الدراسة، وأثرت الخصخصة أيضا على المناطق الحضرية بصورة رئيسية. **وفي الوقت الراهن، لا تزال أسوأ مستويات التغطية بالمرافق العامة في المناطق الريفية.**

العلم والتكنولوجيا والمجتمع

”نقرر أيضا ... كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع“. (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٢٠)

٣٥ - العلم والتكنولوجيا مكونان بالغا الأهمية من مكونات عملية التنمية. فالتقدم التكنولوجي السريع، ولاسيما في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الإحيائية، خلقت فرصا جديدة هائلة. لذا تركز جامعة الأمم المتحدة في أعمالها على:

(أ) الابتكار - تأثير التكنولوجيات الجديدة على كفاءة التنافس وحدته، وما لذلك من آثار على البلدان النامية؛

(ب) المعلومات والتكنولوجيات الإحيائية - تأثير تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الإحيائية على المجتمع؛

(ج) تكنولوجيا البرامجيات - التركيز على النهج الشكلية في تطويرالبرامجيات؛

(د) الطعام والتغذية - تطوير البحوث والقدرات في المسائل التي تربط التنمية البشرية بالطعام والتغذية.

٣٦ - يسلط هذا الفرع من التقرير الضوء على المشاريع البحثية الرئيسية لجامعة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الابتكار في البلدان النامية ويلفت الانتباه إلى أعمال البحوث العملية في ميدان تكنولوجيا البرامجيات.

سياسات الابتكار المؤاتية للسوق في البلدان النامية

٣٧ - ما برحت الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تضع مجموعة من التدابير لدعم البحث والتطوير في الميدان الصناعي (البحث والتطوير). ورغم أن الحجج المؤيدة لتنشيط البحث والتطوير في الميدان الصناعي مشروحة بوضوح بالغ، فإن البلدان النامية تعتبر مجرد أماكن لتجميع التكنولوجيات، أو في أحسن الأحوال ''مقلدة'' للتكنولوجيات التي تستورد عادة من البلدان المتقدمة النمو. ويطلب إليها أن تفتح أنظمتها الإنتاجية والتجارية حتى تنساب التكنولوجيا بسهولة إلى اقتصاداتها.

٣٨ - واستنادا إلى هذه الخلفية، قام المشروع بتقييم مختلف السياسات التي تستخدمها البلدان الأكثر تقدما من بين البلدان النامية كأدوات لزيادة استثمارات قطاعات المشاريع في كل منها في البحث والتطوير. وكان السؤال الرئيسي المطروح في الدراسة هو ما إذا كانت البلدان تستطيع أن تنشط الاستثمارات في البحث والتطوير في قطاع المشاريع من خلال مجرد تحسين الصكوك المالية، مثل المنح البحثية والحوافز الضريبية. وركزت الدراسة على خبرة أربعة بلدان: جنوب أفريقيا وسنغافورة وماليزيا والهند.

٣٩ - وتشير دراسة حالات هذه البلدان إلى أن مجرد تحسين الصكوك المالية في البلدان النامية لا يكفي رغم ضرورته. إذ لا يمكن للصكوك المالية أن تنجح في تشجيع البحث والتطوير في الميدان الصناعي إلا إذا كان لدى البلد أعداد كافية من الأفراد المدربين من الناحية التقنية ويستطيعون القيام بأعمال البحث والتطوير. ومن المهم أيضا لكي تنجح الصكوك المالية وتخرج بنتائج مثمرة أن تتوفر سياسة ابتكار واضحة المعالم، وتركز على تنمية الموارد البشرية.

تكنولوجيا البرامجيات

٤٠ - بغية تحويل الهوة الرقمية إلى فرصة رقمية، هناك حاجة ماسة إلى تعليم وتدريب مهندسي البرامجيات والمربين في البلدان النامية. ويضطلع المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة بمهمة بناء القدرات في مجال تطوير البرامجيات في البلدان النامية، ويركز على التقنيات الشكلية ومنهاج علوم الحاسوب في الجامعات. وفي إطار هذا البرنامج، تابع المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ مشروعيه البحثيين في موضوع ''نظرية وطرق تصميم نظم المعالجة الفورية'' و ''التقنيات

الشكلية لتطوير البرامجيات''. وتساعد المشاريع البحثية التي يقوم بها المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة الأوساط الأكاديمية الدولية على زيادة تطوير تكنولوجيا البرامجيات كما تساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مضمار البحث والتطوير.

٤١ - ورغم أن نظم البرامجيات تستخدم على نطاق واسع، ويزداد اعتماد الناس عليها باطراد، فإننا لا زلنا نعيش ''أزمة البرامجيات''. إذ تتأخر مشاريع البرامجيات الكبيرة في كل وقت تقريبا، وينفق عليها أكثر مما هو مخصص لها في ميزانيتها وحتى أنه يجري التخلي عنها. أما البرامجيات التي تنجز، فإنها تحتوي عادة على عيوب كثيرة ومن الصعب صيانتها. ويأمل الناس الذين يقومون بأبحاث في ميدان التقنيات الشكلية في تطبيق نهج أشد دقة على تطوير البرامجيات ومساعدة مهندسي البرامجيات على حل هذه الأزمة في النهاية. ويهدف المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة إلى المساهمة في هذه البحوث العالمية. ويهدف مشروع نظرية وطرق تصميم نظم المعالجة الفورية إلى القيام ببحوث في موضوع النماذج والنظريات وطرق التصميم والأدوات المتعلقة بتطوير نظم المعالجة الفورية، حينما تكون مسائل التوقيت بالغة الأهمية غالبا. ويهدف المشروع المتعلق بالتقنيات الشكلية لتطوير البرامجيات إلى تطبيق وتحسين التقنيات الشكلية في تصميم نظم برامجيات عملية.

البيئة

> ''يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا''. (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - الفقرة ٦)

٤٢ - يرتبط رفاه شعوب العالم وتطورها ارتباطا وثيقا باستخدام الموارد البيئية وحفظها. وتتفاعل المسائل البيئية تفاعلات معقدة مع طائفة واسعة من القطاعات (فعلى سبيل المثال، الأمن الغذائي، وإنتاج الطاقة واستخدامها، والتنمية الصناعية والنمو الحضري). وتركز أعمال تطوير البحوث والقدرات في جامعة الأمم المتحدة على العلاقة بين الأنشطة البشرية والبيئة. وتشمل مجالات العمل الرئيسية:

(أ) إدارة الموارد الطبيعية - استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب منتج ولكن مستدام، مع التركيز على تقليل استهلاك الموارد والتلوث إلى أدنى حد؛

(ب) التنمية المستدامة الصناعية والحضرية – الآثار الأوسع نطاقا لأساليب الحياة البشرية وأنماط الاستهلاك على العالمين الحضري والصناعي معا؛

(ج) الماء – فهم القدرات وتطويرها في المسائل الرئيسية المرتبطة بالماء والبيئة والصحة البشرية؛

(د) تغير المناخ والحكم العالمي – طرق لفهم وإدارة الارتباطات المعقدة بين المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

جامعة الأمم المتحدة ومزيد من الجهد للمحافظة على البيئة

شهدت رابطة المقاييس اليابانية رسميا باستيفاء مركز الأمم المتحدة ومعهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة والمركز العالمي للمعلومات البيئية في طوكيو لمعيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي رقم ١٤٠٠١ وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وهكذا تكون الجامعة هي أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تنال شهادة استيفاء المعيار ١٤٠٠١ وخامس مؤسسة أكاديمية في اليابان.

وقد وضع الفريق العامل التابع للجامعة والمعني بالمعيار ١٤٠٠١ سياسة بيئية عنوانها ''العمل حفاظا على البيئة''. وتنفيذا لتلك السياسة تسعى الجامعة إلى الإسهام، داخل الأوساط العالمية والمحلية، في النهوض بممارسات العمل ''السليمة بيئيا'' وتهيئة أماكن عمل ''متوائمة مع البيئة''. وفي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قامت الجامعة، من خلال شبكة عالمية من مراكز البحث والتدريب، بتنسيق ٣٠ مشروعا بشأن البيئة تشمل العمل المتصل بتغير المناخ وإدارة البيئة العالمية وتنمية الأراضي والموارد الطبيعية وحفظ المياه فضلا عن التنمية الحضرية والصناعية المستدامة. والواقع أن تنفيذ المعيار ١٤٠٠١ في جامعة الأمم المتحدة أسفر عن عدد من الآثار الإيجابية فيما يتصل بالاستعداد لحالات الطوارئ وخفض استهلاك الطاقة والموارد وما يقترن بذلك من وفورات في التكاليف فضلا عن زيادة الوعي البيئي بوجه عام لدى جميع الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك بُذلت جهود لنشر أفضل الخبرات بتلك الممارسات في سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة وعلى الشبكة العالمية عبر موقع جامعة الأمم المتحدة (http://www.unu.edu/ISO14001).

الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي

٤٣ - يتمثل الهدف الرئيسي من مشروع جامعة الأمم المتحدة المعنون ''الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي'' في وضع نهج مستدامة قائمة على التشارك لحفظ التنوع البيولوجي داخل النظم الزراعية. ويضطلع بهذا العمل في ما يربو على عشرين موقعا إرشاديا وذلك من خلال شبكة تضم مجموعات بحثية محلية في غرب أفريقيا (غانا وغينيا)، وشرق أفريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا) وفي آسيا والمحيط الهادئ (الصين وتايلند وبابوا غينيا الجديدة) وفي أمريكا الاستوائية (البرازيل وبيرو وجامايكا والمكسيك). وقد اتسع نطاق شبكة المشروع بأكمله لتشمل ما يربو على ٤٠ مؤسسة و ٢٠٠ أخصائي فني من بينهم علماء متفرغون ومنتسبون وباحثون شبان وطلبة (غالبيتهم من البلدان النامية) وذلك بالإضافة إلى عدة مئات من المزارعين.

٤٤ - ويتبع، في المشروع آنف الذكر، نهج قوامه التعاون مع المزارعين والمجتمعات المحلية في تحديد أساليب مناسبة للحفظ تكون قابلة للاستدامة بيئيا واجتماعيا وماليا ويمكن أن تدعم التنوع البيولوجي. فبإدماج ما اكتسب محليا من معارف تتعلق بالتربة والمناخ وغير ذلك من العوامل المادية في التقييمات العلمية لنوعية تلك العوامل من حيث صلتها بإنتاج المحاصيل، يمكن استنباط مجموعة من التكنولوجيات الزراعية المستدامة تحفظ تنوع المحاصيل والتنوع الإداري. وتفسح شبكة المشروع المجال للتعاون فيما بين الجنوب توفر ترتيبات للتوأمة بين الجنوب والشمال[٩].

٤٥ - وما برح مشروع الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي يعزز قدرات فرادى المشاركين والمؤسسات المحلية. فقد تلقت أعداد متزايدة من موظفي الإرشاد والطلبة والباحثين والموظفين المستجدين تدريبا ''في أثناء العمل'' على أساليب المشروع. وأتم ٣ من طلبة الدكتوراه و ٦ من طلبة الدراسات العليا و ١٤ من الطلبة الجامعيين دراستهم القائمة على الأعمال المضطلع بها في إطار المشروع. ولم يكن المزارعون وحدهم هم المستفيدون من الإرشاد في مجال إدارة الموارد بل وأيضا المدرسون والتلاميذ وموظفو الإرشاد والباحثون والمسؤولون الرسميون. وقد نُظمت دورات تدريبية أو أُصدرت كراسات بشأن إدارة المحاصيل الجديدة أو المدخلات الزراعية لتزويد المزارعين بطائفة عريضة من الخيارات تساعدهم على حل مشاكل الإنتاج. وشُكلت مجموعات جديدة من المزارعين في مواقع المشروع وبخاصة في أوغندا وتنزانيا وغينيا. وتوالى إبرام الاتفاقات المجتمعية بشأن إدارة الموارد.

٤٦ - وفضلا عن الأنشطة المباشرة المضطلع بها في عام ٢٠٠٢ نظمت جامعة الأمم المتحدة ندوة دولية بشأن إدارة التنوع البيولوجي في النظام الإيكولوجي الزراعي وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي للموارد الجينية النباتية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في مونتريال. **وقد تلاقت في الندوة الخبرات والأفكار العالمية في مجال إدارة التنوع البيولوجي الزراعي مما كان له بوجه خاص، أثره على برامج وسياسات التنوع البيولوجي الدولية والوطنية وأسهم وساعد في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي والذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد شارك في تلك الندوة زهاء ١٥٠ فردا من ٣٠ بلدا ناميا و ١٥ بلدا متقدم النمو.**

منتدى الانبعاثات الصفرية

٤٧ - أخذت جامعة الأمم المتحدة على عاتقها دورا ميسِّرا لتعزيز الأنشطة المتصلة بالانبعاثات الصفرية وذلك من خلال منتدى الانبعاثات الصفرية التابع لها. ويضم ذلك المنتدى ممثلين عن أوساط تجارية وحكومية وعلمية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: إجراء البحوث وتطوير القدرات وتحقيق التواصل الشبكي. ويعمل المنتدى على النهوض بالجهود الدولية في مجال البحوث المتعددة التخصصات بغية تحليل الاتجاهات السائدة في المجتمع وفي مجال التكنولوجيا بالاستعانة بطائفة من المنهجيات (من بينها المنهجية المتعلقة بتدفقات الأرصدة من مواد المدخلات والنواتج وما إلى ذلك). والمنتدى بعمله عن كثب مع الجامعات الرائدة إنما يشجع على إنشاء مراكز متعددة التخصصات ذات خبرة رفيعة بالانبعاثات الصفرية. ويتعاون المنتدى مع المؤسسات الإنمائية ووكالات التمويل والحكومات ودوائر الأعمال والمجتمعات المحلية للحفز على الاضطلاع في القطاعات الصناعية والاجتماعية في العالم أجمع بمبادرات إقليمية ومحلية تتصل بالانبعاثات الصفرية. وفي هذا السياق يؤدي المنتدى بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث دورا رئيسيا في الدعوة لإدراج الأهداف المتصلة بالانبعاثات الصفرية في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية.

٤٨ - وقد اتسع نطاق أعمال الجامعة المتصلة بالانبعاثات الصفرية بصورة متزايدة على الصعيد الدولي. ففي الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ قام وفد من الشبكة الأكاديمية التابعة للمنتدى بزيارة لتونس تلبية لدعوة من الحكومة التونسية ألقى خلالها محاضرات بشأن الأعمال البحثية المتصلة بالانبعاثات الصفرية. وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر عقدت حلقات دراسية في جامعة هانوي الوطنية والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا في تايلند وجامعة يونغ نام في جمهورية كوريا. وتركزت المناقشات على إمكانية تطبيق فكرة الانبعاثات الصفرية في جميع البلدان. كما استضافت وحدة بحوث السياسات البيئية بالجامعة الحرة ببرلين جهة التنسيق التابعة لمنتدى الانبعاثات الصفرية، جامعة الأمم المتحدة وذلك بغية ترسيخ أعمال الجامعة/المنتدى في أوروبا.

رابعا – المسائل الرئيسية الشاملة

”يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات“ (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٦).

٤٩ – أبرزت الجامعة في خطتها الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ رغبتها في أن تدرج في أعمالها عددا من القضايا الشاملة بغية إكمال عملها في المجالات المواضيعية المبينة آنفا. الأمر الذي ينطوي على مشاريع تتداخل مع المجالات البرنامجية والتخصصات الأكاديمية المختلفة. فمثلا القضايا المتعلقة بالعولمة – القوى المحركة والآثار والاستجابات في مجال السياسات العامة – تشكل بالفعل خططا لبحوث متعددة التخصصات. وثمة قضايا أخرى من هذا القبيل ألا وهي القضايا المتعلقة بالأخلاق وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والمنافع العامة العالمية. وفي عام ٢٠٠٢ يركِّز التقرير بوجه خاص على أعمال الجامعة المتصلة بالحوار بين الحضارات والإدارة البيئية الدولية والمياه.

الحوار بين الحضارات

٥٠ – في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في قرارها ٥٣/٢٢، عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. والجمعية العامة باتخاذها هذا القرار إنما رفضت مفهوم الصراع بين الحضارات المنبني على فكرة استحالة تحقيق التفاهم بين الحضارات. وقد أعربت الجمعية العامة عن عزمها الوطيد على تيسير ذلك الحوار الرامي إلى زيادة التفاهم والتسامح فيما بين الشعوب على اختلاف خلفياتها الثقافية وذلك من خلال الجد في تبادل الأفكار والرؤى والتطلعات.

٥١ – وقد أجرت الجامعة، استنادا إلى خصائصها الفريدة كمؤسسة أكاديمية تستمد جذورها من منظومة الأمم المتحدة، استطلاعا علميا لآفاق ذلك الحوار ذاته. وقد كلل المشروع بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الحوار بين الحضارات بالتعاون مع اليونسكو وذلك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس عام ٢٠٠١ في طوكيو وكيوتو. وشارك في المؤتمر ما يربو على ٤٠ متكلما من ٢٣ بلدا. **وأظهر المؤتمر أن المناقشات ليست دائما يسيرة حتى بالنسبة للمنخرطين في قضايا الحوار لا سيما عندما تعرض تلك المناقشات لقيم وأعراف بعينها. بيد أنه ثبت، أيضا، بوضوح شديد أنه ما دامت الأطراف المشاركة**

متفقة على أن التحاور أفضل من الاقتتال يغدو الحوار ممكنا ويفضي بالفعل إلى حلول جديدة وخلاقة للمشاكل التي تواجهها البشرية.

٥٢ - وبناء على الملاحظات والتوصيات التي نوقشت خلال المشروع **وضعت الجامعة إطارا للعمل من أجل الحوار بين الحضارات**[١٠]. **ويركز ذلك الإطار على التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها الجهات الحكومية الفاعلة والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني على الصعد الوطني والإقليمي والدولي تعزيزا للحوار بين الحضارات بوصفه نموذجا جديدا للعلاقات الدولية.**

الروابط بين التعددية والتنمية المستدامة

٥٣ - على الرغم من أنه بات من المسلم به أن التنمية المستدامة تنطوي على عمليات معقدة ومتعددة الأوجه، فإنه يتبدى في الاتفاقات والمعاهدات العالمية منحى إلى التركيز على قضايا محددة. وتركز جامعة الأمم المتحدة، بوجه خاص، على استكشاف الطبيعة المتغيرة لأطر الحكم المتعددة الأطراف المتصلة بالتكنولوجيا والاقتصاد والبيئة وذلك بغرض المساعدة على وضع نهج منسق يتبع في السياسات البيئية. وعلى امتداد عام ٢٠٠١ تواصل العمل بشأن الروابط المشتركة حيث اضطلع على نطاق الجامعة بمبادرة طويلة الأجل تركز على الحاجة إلى مزيد من الاتساق والتماسك داخل النظام الدولي للإدارة البيئية وبين هذا النظام والجوانب الأخرى من نظام الإدارة العالمية مثل التجارة والصحة[١١].

٥٤ - **وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نظمت الجامعة في هذا الصدد اجتماعا للشخصيات الدولية المرموقة تحت عنوان الروابط - تناول المشاكل والحلول اللازمة للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لمناقشة استراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة تركز على الروابط فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصلات بين العولمة والتنمية المستدامة.** وقد نُظم الاجتماع بالتعاون مع وزارتي الخارجية والبيئة في اليابان والمنظمة العالمية للمشرعين من أجل بيئة دولية متوازنة (غلوب) **وستراعى نتائجه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢.** وضم الاجتماع جان برونك وزير الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة في هولندا؛ وموريس سترونغ، أحد كبار مستشاري كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة؛ ونورمان مايرز وهو من فطاحل الخبراء البريطانيين في العلوم الإيكولوجية والاقتصاد البيئي؛ ومارتن كوهر المدير التنفيذي لشبكة العالم الثالث؛ وأكيكو دوموتو، محافظ ولاية شيبا والرئيس السابق لمنظمة غلوب.

أزمات المياه

٥٥ - تفيد التقديرات بأن نصف سكان البلدان النامية يعانون، في كل الأزمان، من أمراض ناتجة بشكل مباشر عن استهلاك مياه أو أغذية ملوثة أو تتسبب فيها بشكل غير مباشر كائنات حاملة للأمراض تتوالد في المياه. والواقع أن مسألة المياه تتداخل مع مسائل كثيرة تتصدر أعمال جامعة الأمم المتحدة - بدءا من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وانتهاءً بالتحديات المتمثلة في إدارة الموارد المائية الدولية.

٥٦ - كارثة تسمم المياه الجوفية في جنوب آسيا بالزرنيخ - أفضى تلوث المياه الجوفية في غرب البنغال (الهند) ونيبال وبنغلاديش بالزرنيخ إلى أزمة يعاني منها ما يربو على ٣٥ مليون نسمة. ومن ثم فالإجراء اللازم اتخاذه على وجه الاستعجال هو توفير مياه خالية من الزرنيخ للسكان في المنطقة المتضررة. وفي ضوء تلك الأزمة أجرت الجامعة بحثا لمعالجة بعض القضايا الرئيسية وانخرطت أيضا في صياغة سياسات للتصدي لأزمة الزرنيخ.

٥٧ - وتعاونت الجامعة مع جامعة الهندسة والتكنولوجيا ببنغلاديش في استحداث تكنولوجيات يمكن أن تستعين بها الأسر المعيشية في إزالة التلوث بالزرنيخ من المياه الجوفية التي يتم ضخها. وعقدت حلقة عمل دولية في جامعة دكا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠١. **وكان الهدف منها هو توفير منتدى يجري فيه ما يلي: (أ) تقييم مختلف التكنولوجيات المتاحة حاليا لمعالجة الزرنيخ؛ (ب) تحديد الاتجاهات التي يلزم فيها بشدة إجراء مزيد من البحوث بشأن تلك التكنولوجيات؛ (ج) وضع سيناريوهات للتطبيق العملي للتكنولوجيات المذكورة مما يشمل إجراء تقييم اقتصادي لمختلف البدائل.** وقد أنشئ عدد من وحدات المعالجة المترلية وهي تعمل حاليا في قريتين في بنغلاديش. **ومما يثير الاهتمام أن عددا من القرويين تبنّى تلك التكنولوجيات على نفقتهم الخاصة وبالجهد الذاتي.**

٥٨ - إدارة أحواض الأنهار والبحيرات الدولية - **يضطلع مركز جامعة الأمم المتحدة بأعمال أخرى تنصب على تحديد استراتيجيات لخيارات يمكن الاتفاق بشأنها لإدارة أحواض الأنهار والبحيرات الدولية**[١٢]. ففي حين يناقش الكثيرون سبل ووسائل إدارة الأنهار الدولية لا يلتفت إلا لماما إلى مناقشة إدارة نظم البحيرات التي يشترك فيها بلدان اثنان أو أكثر. ومن ثم، ففي عام ٢٠٠١ شاركت الجامعة بهمة في المؤتمر الدولي التاسع المعني بحفظ البحيرات وإدارتها، الذي عقد في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في أوتسو باليابان، ونظمت الجامعة في المؤتمر حلقة عمل بشأن البحيرات والخزانات بوصفها عناصر هامة في النظم المائية الدولية، قُدم فيها عرض بشأن النظم المائية الدولية في الاتحاد

الروسي/آسيا الوسطى والجنوب الأفريقي وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا واليابان. وفي متابعة لذلك، تعكف الجامعة حاليا، على بلورة فكرة ''رؤية عالمية للبحيرات'' لإدراجها في المنتدى العالمي الثالث للمياه المزمع عقده في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣.

تكييف إدارة أحواض الأنهار والأراضي الرطبة مع تغير المناخ

٥٩ - انضمت الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة التابعة للجامعة إلى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهو منظمة عالمية غير حكومية، وعدد من منظمات البلدان النامية في الاضطلاع بمشروع بشأن المياه وتغير المناخ تكلفته ١,٣ مليون دولار. **ويتمثل هدف المشروع في وضع أساليب لتطبيق نهج لإدارة النظم الإيكولوجية تساعد على تكييف أحواض الأنهار والأراضي الرطبة مع تغير المناخ في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا.** كما يرمي المشروع **إلى زيادة فهم مسألة ضعف مناعة أحواض الأنهار والأراضي الرطبة في مواجهة تغير المناخ؛ وتقييم خيارات تكييف الإدارة لتحسين إمكانية الصمود أمام تغير المناخ؛ وتعزيز قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية على التكيف مع تغير المناخ؛ ومساعدة البلدان النامية على الإسهام في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة، وهي أراضي، لها بوجه خاص، أهمية دولية نظرا لكونها موئلا للطيور المائية، واتفاقية التنوع البيولوجي.**

٦٠ - وستوفر الشبكة آنفة الذكر جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين مدخلات في ورقات المناقشة المتعلقة بالمياه وتغير المناخ في المناطق الثلاث. واستنادا إلى تلك المدخلات سيعمل المشروع مع الشركاء المحليين على سد الثغرات في المعلومات بتقييم التجارب الراهنة المتعلقة بتغير المناخ وتقييم استراتيجيات التكييف. وسيشاركون معا، أيضا، في الاجتماعات الاستشارية الإقليمية ويساهمون في وضع سياسات إقليمية تتصل بالاتفاقيات الثلاث آنفة الذكر، وسيجرون تحليلات ويوفرون مدخلات في حلقة العمل التوليفية العالمية، وقد استهل المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وسيستمر حتى آذار/مارس ٢٠٠٤.

خامسا - تنمية القدرات

> ''نقرر كذلك: ... أن نكفل، بحلول ذلك العام نفسه [٢٠١٥] أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة'' (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ١٩).

٦١ - تضطلع كافة أقسام الجامعة بأنشطة لتنمية القدرات تهدف خاصة إلى تعزيز المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية. ولتحقيق ذلك، تسعى الجامعة إلى زيادة قدرة الدارسين والمتخصصين على الإسهام في توسيع نطاق المعارف وتطبيقها ونشرها. ومن أهداف الجامعة أيضا تخفيف العزلة الفكرية لمؤسسات البلدان النامية وباحثيها عن طريق دعم إدماجهم في الأوساط الأكاديمية الدولية الأوسع نطاقا.

البرامج التدريبية

٦٢ - البرامج المتخصصة التي تضطلع بها الجامعة لبناء القدرات تشمل برامج تدريبية قصيرة المدة وأخرى طويلة المدة لفائدة طلبة الدراسات العليا والمتخصصين الشبان، إلى جانب دراسات تفضي إلى شهادات جامعية وبرامج تدريبية بحثية. وتتناول هذه البرامج مجموعة متنوعة من التخصصات تغطي كافة المجالات البرنامجية ذات الأولوية بالنسبة للجامعة؛ وللقبول فيها وتشترط عادة مؤهلات جامعية.

البرامج التدريبية القصيرة المدة

٦٣ - الدورات الدراسية الدولية - **ينظم مركز الجامعة كل سنة برنامجا تدريبيا يدوم ستة أسابيع في طوكيو لمجموعة مختارة تضم زهاء ٦٠ من طلبة الدراسات العليا والمتخصصين الشبان ويتناول قضايا متنوعة تحظى بالاهتمام العالمي**. والهدف من البرنامج هو تزويد الشبان الراغبين في ممارسة وظائف ذات طابع دولي، سواء في الخدمة العمومية أو في منظمات خاصة، بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من تحليل القضايا العالمية من منظور عالمي حقا وبطريقة نظرية وعملية في الوقت ذاته. وتشارك في هذه الدورات مجموعة من الطلبة والمحاضرين متنوعة من حيث الخلفية الثقافية والخبرة المهنية. وفي عام ٢٠٠١، كان ثمة ٥٨ مشاركا من ٣٣ بلدا، اختيروا من بين أكثر من ٣٠٠ مرشح، وقام بتدريسهم أساتذة تابعون للجامعة وما يزيد على ٢٠ خبيرا خارجيا من الأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة ومؤسسات أخرى، حكومية وغير حكومية. **وركزت الدورات على "منظومة الأمم المتحدة: الهيكل والأنشطة؛ ونوعية البيئة والرصد البيئي؛ وحقوق الإنسان: المفاهيم والقضايا؛ والتعاون الدولي والتنمية"**.

٦٤ - تسوية الصراعات - تشترك الجامعة ومعهد تسوية الصراعات والقضايا العرقية التابع لجامعة أَلسْتر في تنظيم **مدرسة صيفية سنوية لصانعي السياسات وأصحاب المهن الدوليين**. وفي عام ٢٠٠١، استفاد ٣٨ مشاركا من تدريب متعمق لمدة ٦ أيام بشأن قضايا من قبيل تحديات ومفارقات التنمية والصراع، واتباع نهج علم النفس في تسوية الصراعات وحالات ما بعد الصراع: التعامل مع الماضي. ويتيح المعهد أيضا دورات دراسية بشأن تسوية

الصراعات ومهارات الوساطة في مقره في لندنديري بأيرلندا الشمالية يستفيد منها مشاركون محليون.

٦٥ - القيادة - **الدورات الدراسية لتعليم القيادة** التي توفرها أكاديمية القيادة التابعة للجامعة في عمان، **تستخدم حاليا مقررا دراسيا أساسيا موحدا يجمع بين حلقات النقاش والعروض المتعددة الوسائط وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو ومناقشات الأفرقة والعروض الجماعية والعروض من جانب المشاركين، وبين تحديد الشخصية وتحليلها.** وأخذت الكلية أيضا بإجراء جديد وصارم للتعيين والانتقاء بغية تحديد **قادة في منتصف حياتهم المهنية ليشاركوا في دوراتها الدراسية في مجال القيادة.** وفي عام ٢٠٠١، عقدت دورتان دراسيتان، إحداهما بشأن 'القيادة لأغراض الحد من الفقر'، بمشاركة ٢٣ شخصا من ٢٢ بلدا (معظمها بلدان نامية) والأخرى بشأن 'القيادة في خدمة أصحاب المشاريع الأردنيين الشبان'، بمشاركة ٢٥ شخصا من البلد المضيف للأكاديمية.

٦٦ - التنوع البيولوجي - يشترك مركز الجامعة واليونسكو في إتاحة دورة تدريبية دولية مدتها أسبوعان بشأن التنوع البيولوجي الساحلي في النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف، وذلك في مركز الدراسات المتقدمة في البيولوجيا البحرية التابع لجامعة أنامالاي في تاميل نادو، الهند. **وتوفر هذه الدورة الدراسية التدريب على منهجية تقييم ورصد وحفظ التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف لفائدة متخصصين شبان حاصلين على شهادات عليا في العلوم البحرية أو في ميدان ذي صلة وثيقة بها.** وفي آذار/مارس ٢٠٠١، عقدت الدورة الدراسة الأولى بمشاركة ١٥ شخصا جميعهم من بلدان نامية في منطقة جنوب وجنوب شرقي آسيا.

٦٧ - التكنولوجيا الأحيائية - يركز برنامج الجامعة للتكنولوجيا الأحيائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على القضايا الصحية المعاصرة ذات الصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، والأخلاقيات الأحيائية، والسلامة الأحيائية، والمعلوماتية الأحيائية، وعلم الجينوم. ونظم البرنامج ٨ دورات تدريبية في هذه المجالات، شارك فيها ١٢١ شخصا معظمهم من منطقة أمريكا اللاتينية.

٦٨ - تكنولوجيا البرامجيات - وسع المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع للجامعة نطاق دوراته المتقدمة ومدارسه التدريبية بشأن النهج الدقيق إزاء الهندسة الصناعية للبرامجيات، وحساب الأمد، وإنشاء صفحات الاستقبال، والألغوريتمات، فأصبحت تشمل دورات تدريبية جديدة بشأن إدارة مشاريع البرامجيات والتصميم المشترك للمعدات الحاسوبية

ونظم البرامجيات. وفي المجموع، نظمت ١٦ من الدورات المتقدمة والمدارس التدريبية في عشرة بلدان نامية، بمشاركة زهاء ٥٠٠ شخص من ما يزيد على ٢٦ بلدا.

البرامج التدريبية الطويلة المدة

٦٩ - مصائد الأسماك - برنامج الجامعة التدريبي المتعلق بمصائد الأسماك الذي يدوم ستة أشهر يوفر **التدريب المتقدم في مختلف المجالات المتصلة بمصائد الأسماك وذلك للمتخصصين من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية**. ويتاح لمديري مصائد الأسماك الإقليمية وعلماء مصائد الأسماك والمديرين التنفيذيين والمتخصصين في الاقتصاد والتخطيط والموظفين التقنيين تدريب متعمق يلائم احتياجات كل منهم في أحد المجالات التالية: سياسات مصائد الأسماك وتخطيطها؛ تقييم ورصد الموارد المائية البحرية والداخلية؛ إدارة نوعية مناولة الأسماك وتجهيزها؛ إدارة شركات الصيد والتسويق؛ تكنولوجيا صيد الأسماك؛ عمليات الأساطيل؛ تربية المائيات؛ تقييم الحماية البيئية ورصدها. واستُهل البرنامج في آب/أغسطس ٢٠٠١ بمشاركة ١٤ زميلا من ١٠ بلدان نامية، من بينهم ثلاث نساء.

٧٠ - تكنولوجيا الأغذية - بفضل تمويل سخي من شركة يابانية خاصة، تنظم الجامعة سنويا برنامجا تدريبيا يدوم ١٢ شهرا بشأن علم وتكنولوجيا الأغذية، وذلك في المركز الوطني لبحوث الأغذية في تسوكوبا، اليابان. **والبرنامج موجه إلى العلماء في جامعات أو معاهد بحث من البلدان النامية**، مع التشديد خاصة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠١، شارك في هذا البرنامج خمسة زملاء من بنغلاديش والصين وفييت نام ومنغوليا والهند.

٧١ - الطاقة الحرارية الأرضية - يجري الاضطلاع ببرنامج الجامعة التدريبي المتعلق بالطاقة الحرارية الأرضية في الهيئة الوطنية للطاقة في آيسلندا، وهي مؤسسة منتسبة للجامعة منذ عام ١٩٧٩. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تنمية القدرات في مجال الاستخدام المستدام لموارد الطاقة الحرارية الأرضية. **والغرض من ذلك هو مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لها إمكانات في مجال الطاقة الحرارية الأرضية على تشكيل أفرقة من المتخصصين يمكن أن تتناول معظم جوانب استكشاف هذه الطاقة وتطويرها. ومنذ أن استُهل هذا البرنامج في عام ١٩٧٩، استفاد ٢٦١ من العلماء والمهندسين من ٣٨ بلدا بدورات دراسية سنوية تدوم كل منها ستة أشهر**. وفي عام ٢٠٠١، تمكن ١٦ زميلا من بينهم، امرأتان، ينتمون إلى ١٠ بلدان من إتمام تدريبهم المتخصص في استخدام الطاقة الحرارية الأرضية، والدراسات البيئية وكيمياء السوائل الحرارية، والاستكشاف الجيولوجي، وجيولوجيا الحفر والاستكشاف الجيوفيزيائي.

٧٢ - السلام والبيئة في وسط آسيا - يدعم مركز الجامعة سنويا ٤ أو ٥ من المرشحين اليابانيين لنيل شهادة الدكتوراة والزملاء في مرحلة الدراسة العليا وذلك في أنشطة البحث الميداني ضمن الموضوع العام السلام والبيئة في وسط آسيا. ويموَّل البرنامج من منحة في إطار مبادرة إحياء ذكرى يوتاكا أكينو. وفي عام ٢٠٠١، قام أربعة دارسين يابانيين شبان بدراساتهم الميدانية في وسط آسيا.

البرامج المفضية إلى شهادات جامعية

٧٣ - تساعد الجامعة على تحسين المؤهلات الأكاديمية للباحثين الشبان، ولا سيما من البلدان النامية، من خلال ثلاثة أنواع من البرامج هي: التدريب الداخلي لطلبة الدكتوراة، والبرامج المفضية إلى شهادة جامعية، وزمالات ما بعد الدكتوراة.

٧٤ - وبرامج الجامعة للتدريب الداخلي لطلبة الدكتوراه تمكن المرشحين الذين قبلوا في برامج لنيل الدكتوراة ولا سيما في جامعات من البلدان النامية، من فرصة إجراء جزء من بحوث أطروحاتهم في أحد مراكز البحث والتدريب التابعة للجامعة.

٧٥ - وتدعم الجامعة حاليا ثلاثة من برامج الدراسات المفضية إلى شهادات جامعية: الزمالات لدراسات الدكتوراه والماجستير في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الاستدامة متاحة في معهد كوانغجو للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية كوريا. وفي عام ٢٠٠١، التحق بهذا البرنامج خمسة أشخاص. وتمنح الجامعة مرة كل سنتين زمالات لطلبة معظمهم من بلدان أفريقيا الناطقة بالانكليزية، قصد المشاركة في برنامج تدريبي يدوم سنتين للدراسات العليا في مجال تخطيط التغذية، يتاح في إطار برنامج التغذية التطبيقية في قسم تكنولوجيا الغذاء والتغذية بجامعة نيروبي. وفي عام ٢٠٠١ منحت اثنتان من هذه الزمالات.

٧٦ - ومنذ عام ١٩٩٥، يشترك كل من معهد التكنولوجيات الجديدة التابع للجامعة ومركز ماستريخت للأبحاث الاقتصادية بشأن الابتكار والتكنولوجيا التابع لجامعة ماستريخت، في برنامج بشأن أبعاد السياسة العامة والأبعاد الاقتصادية للتغيير التقني.

٧٧ - وزمالات ما بعد الدكتوراة أصبحت متاحة الآن في معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة، وذلك لإجراء بحوث في مجالات التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية والتنمية المستدامة؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات لخدمة البيئة؛ والنظم الإيكولوجية والآثار الاجتماعية والاقتصادية؛ والنظم الإيكولوجية الحضرية؛ والنظم الإيكولوجية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وفي عام ٢٠٠١، أجرى ستة زملاء حاملون لشهادة الدكتوراة أبحاثا في معهد الدراسات المتقدمة.

الجامعة الافتراضية

٧٨ - لا تزال جامعة الأمم المتحدة تواصل جهودها الرامية إلى دعم التعلم مدى الحياة وغيره من أشكال التعليم من بُعد وبواسطة الإنترنت. والهدف من مبادرات الجامعة الافتراضية التي يضطلع بها معهد الدراسات المتقدمة هو الاستفادة من مرونة الإنترنت لإقامة هياكل أساسية تعليمية مفتوحة ويمكن توسيع نطاقها. وتركّز أنشطة البحث والتطوير على تكنولوجيات التعلم والنهج التربوية في التعليم القائم على الإنترنت.

٧٩ - وفي السنة الماضية، تعاونت مبادرات الجامعة الافتراضية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في استكشاف جميع إمكانيات التعاون في ميدان التدريب والتعليم. ويعتزم الطرفان، على وجه الخصوص، وضع برنامج لمركز إلكتروني للتعلم من بُعد تابع للمفوضية واستخدام منهاج التعلم الإلكتروني الذي يجري استحداثه ضمن مبادرات الجامعة الافتراضية لإتاحة دورات تدريبية حول مواضيع لها صلة بالمفوضية. كما تشترك مبادرات الجامعة الافتراضية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (قاعدة البيانات العالمية للمعلومات المتعلقة بالموارد) وكلية أريندال وأغدير بالنرويج في وضع برنامج متقدم لجامعة افتراضية يركز على البيئة والتنمية.

سادسا - أنشطة التواصل

"لذلك نقرر ... إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها" (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

٨٠ - أدى تزايد الطابع الدولي لبرامج البحوث وسرعة الطفرات التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إكساب التواصل أهمية بالغة فيما يتعلق بإنتاج المعارف، والتعليم، والإرشاد. وقد أفسحت هذه الاتجاهات المجال أمام إيجاد شبكات جديدة من الممارسين والباحثين. ومن شأن التكنولوجيات الجديدة أيضا أن تمكننا من إيجاد شراكات أوسع نطاقا تجمع بين مؤسسات الأمم المتحدة وبين الكيانات الأكاديمية والرابطات المهنية وهيئات القطاع الخاص وغير ذلك من عناصر المجتمع المدني، من قبيل المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة والرابطة الدولية للجامعات والرابطة الدولية لرؤساء الجامعات والمجلس الدولي للعلوم والفريق المشترك بين أكاديميات العلوم على مستوى العالم.

٨١ - وقد سعت جامعة الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية إلى الشروع في مبادرات جديدة تمد جسور التواصل مع الجماعات البارزة في مجال البحوث، والمنظمات

الدولية، وأوساط الأعمال التجارية، كما شاركت في الشبكات الخارجية التي تشاطر الجامعة أهدافا مماثلة. وتهدف جامعة الأمم المتحدة بصفة خاصة إلى تعزيز الصلات القائمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتأمل الجامعة أيضا في دعم صلاتها مع مؤسسات البحوث وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، ولا سيما الموجود منها في البلدان النامية.

شبكة الأغذية والتغذية

٨٢ - إن الثورة الجارية في مجال علم الأحياء والتنمية الاقتصادية، التي تسير بخطى مطردة وإن كانت بطيئة، وتزايد الآمال في كل منطقة من مناطق العالم، تتيح فرصا لم يسبق لها مثيل للمساعدة في النهوض بمستوى الرفاه، عن طريق تحسين أوضاع الأغذية والتغذية في كافة أنحاء المعمورة. وقد اشترك برنامج جامعة الأمم المتحدة للأغذية والتغذية طوال فترة تعدت ٢٥ عاما مع منظمات دولية رائدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في العمل على تحسين الأمن الغذائي والتغذية في أنحاء العالم. **ويساعد برنامج الأغذية والتغذية المناطق النامية على النهوض بالقدرات الفردية والتنظيمية والمؤسسية في مجال الأغذية والتغذية، ويضطلع بأنشطة البحوث التي تتطلب جهودا عالمية، كما يعمل بمثابة الساعد الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات الأغذية والتغذية التي يحسن من الوجهة المثلى تناولها في إطار مناخ خال من القيود التنظيمية والمعيارية**[١٣].

٨٣ - **ويعمل برنامج الأغذية والتغذية مع منظمة الصحة العالمية على وضع مؤشرات نمو جديدة للرضع وصغار الأطفال.** وستكون هذه المؤشرات الجديدة أفضل كثيرا من الوجهة الفنية، والمهم كذلك أنها ستكون بمثابة أداة رئيسية في مجال الدعوة إلى دعم صحة الطفل. وستغطي المؤشرات الجاري وضعها الأطفال من كل منطقة من مناطق العالم، وذلك بخلاف المؤشرات الحالية التي تقتصر على الأطفال من بلد واحد. وتشترك اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة في هذا النشاط البحثي الهام.

٨٤ - ويتعاون برنامج الأغذية والتغذية مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأنشطة التي يستحسن أن تجري معالجتها في ظل مناخ خال من القيود التنظيمية والمعيارية. وتتولى المؤسسة الدولية للتغذية المسؤولية الرئيسية عن نشرة الأغذية والتغذية والشبكة الدولية لنظم بيانات الأغذية، وهي نشاط مشترك يجري الاضطلاع به بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. **كما يعمل برنامج**

الأغذية والتغذية على نحو وثيق مع منظمة الصحة العالمية في الاستعراض الذي تجريه المنظمة للمعلومات الفنية المتصلة بالسياسات الدولية المتبعة فيما يتعلق بإطعام الرضع. ويتعاون البرنامج بصورة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في استكمال البيانات المتعلقة بتقييم الاحتياجات من البروتينات والطاقة، وتدور المناقشات مع كل من هاتين الوكالتين من أجل استعراض مسألة تنسيق النُهج المتبعة لوضع المعايير الغذائية التي تنشرها فرادى البلدان. كما يساعد البرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في استكمال المسائل المتصلة بسلامة الأغذية المعدلة وراثيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج التي تضعها في مجال استخدام النظائر في البحوث المتصلة بالتغذية.

شبكة التنمية المستدامة للجبال

٨٥ - تدعم جامعة الأمم المتحدة منذ عهد بعيد شبكة دولية من الخبراء تركز على المسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة للجبال. وتتمثل الطريقة الرئيسية لذلك في العمل مع الرابطات الإقليمية المعنية بالجبال؛ فعلى سبيل المثال، تم بمساعدة من جامعة الأمم المتحدة إنشاء رابطة الجبال الأفريقية ورابطة جبال الإنديز.

٨٦ - وفي عام ٢٠٠١، ركزت الشبكة على عدد من القضايا على النحو التالي:

(أ) أقيم ضمن الندوة الدولية للجبال في انترلاكن بسويسرا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ معرض لصور فوتوغرافية التقطتها عدسة جاك د. إيف، باسم ''آفاق الجبال - معرض للصور الفوتوغرافية للجبال من تنظيم جامعة الأمم المتحدة'' ؛

(ب) وشاركت جامعة الأمم المتحدة في تنظيم الدورة الدولية الرابعة المتعلقة بالتنمية المستدامة في منطقة الإنديز: التحدي الذي تواجهه منطقة الإنديز في القرن الحادي والعشرين، في ميريدا بفنزويلا في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١؛

(ج) وما زالت مجلة بحوث الجبال وتنمية المناطق الجبلية، التي تدعمها جامعة الأمم المتحدة، تتصدر المجلات العلمية في هذا الميدان.

٨٧ - وقد أولي العمل الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة في هذا المجال تركيزا خاصا نظرا لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال[١٤]. والمقصود من هذا الإعلان هو **ضمان سلامة المجتمعات الجبلية والسهلية عن طريق العمل على الحفاظ على المناطق الجبلية وتنميتها على نحو مستدام.** وسوف تستهل جامعة الأمم المتحدة هذه

السنة الدولية بثلاثة أنشطة يجري الاضطلاع بها في مركز الجامعة في طوكيو، وهي: منتدى عام باسم ''الجبال: الأنشطة البيئية والبشرية''، وندوة دولية عن الحفاظ على النظم الإيكولوجية للجبال، ومعرض للصور الفوتوغرافية للجبال باسم آفاق الجبال – صور للسنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢. وستنظم الجامعة أنشطة رئيسية ترتبط بمؤتمر بيشكيك العالمي للجبال المزمع عقده في قيرغيزستان في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢.

شبكة إنعاش الجامعات ومؤسسات البحوث الأفريقية

٨٨ – اشترك معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واللجنة المستقلة المعنية بأفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، في شن **حملة لإنعاش نظم البحوث والتعليم العالي في القارة**. وقد اشترك العديد من أبرز الأكاديميين والعلماء في أفريقيا، بمن فيهم البروفيسورات موريس إيو وعلي مزروي والأمين إنديداي وألبرت تيفويدجري، مع زملائهم (الذين يقيم كثير منهم الآن في الخارج) في مناقشة السبل اللازم اتباعها لإنعاش التعليم والبحوث في الجامعات ومؤسسات البحوث الأفريقية.

٨٩ – **ومن القرارات الرئيسية التي اتخذت شن مبادرة الألفية للعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا**. وهذه المبادرة هي آلية للتواصل **تربط المواهب الأفريقية في أوساط المغتربين بزملائهم في الوطن وأعضاء اللجنة المستقلة ومنظومة الأمم المتحدة. والأهم هو أنه سيجري السعي من خلال هذه المبادرة إلى تخطي الفجوة المعرفية القائمة بين العلماء والأكاديميين في الوطن ونظرائهم في أجزاء أخرى من العالم.**

سابعا – الصلات القائمة مع منظومة الأمم المتحدة

''لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره'' (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٢٩)

٩٠ – من الأولويات الرئيسية للجامعة مواصلة تعزيز الصلات القائمة بينها وبين منظومة الأمم المتحدة. وتقوم الجامعة من خلال رئيسها بتقديم مدخلات لاجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي كان يعرف من قبل باسم لجنة التنسيق الإدارية، كما يعمل موظفون آخرون تابعون للجامعة في الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وفي عام ٢٠٠١، شارك رئيس الجامعة في أعمال اللجنة في نيروبي، وقدم عرضا أمام اللجنة

الفرعية المعنية بالتغذية؛ كما شارك في اجتماع اللجنة الذي عقد في نيويورك في فصل الخريف. وتفسح هذه الاجتماعات المجال أيضا أمام الجامعة للإلمام بمسائل السياسة العامة الملحة التي تعنى بها الأمم المتحدة، والتي تستلزم طريقة جديدة في التفكير. وقد عملت الجامعة، في إطار أنشطة المشاريع التي اضطلعت بها، مع ٣٨ من وكالات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

حوار جنيف المتعلق بالبحوث والسياسات

٩١ - في كل عام، **تشترك جامعة الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تنظيم حوار جنيف المتعلق بالبحوث والسياسات.** والسبب في تنظيم هذا الحوار هو تلبية الدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950، والإضافات) إلى العاملين في مجال تحليل وبحوث السياسات من أجل تحسين الاستفادة من المعارف والتحليلات والخبرات المتوافرة في أنحاء العالم من أجل النهوض بقدرة المنظمة على الاستجابة للتحديات التي تواجهها. وفي عام ٢٠٠١، ركز حوار البحوث والسياسات على موضوع أمن الإنسان. وقد تم تجميع العروض التي قدمت في إطار المواضيع الفرعية التالية: التحرر من الحاجة، وضمان مستقبلنا، والتحرر من الخوف. واتخذ الحوار من المسائل المثارة في تقرير الألفية الصادر عن الأمين العام (A/54/2000) نقطة انطلاق له.

٩٢ - وقدم المتكلمون عروضا عن مواضيع من بينها العمالة المنظمة والفجوة الرقمية ودور المنظمات غير الحكومية في السياسات الدولية والعلاقات بين الصراعات التي تنشأ داخل البلدان وآثارها على الأمن الإقليمي. وفي إطار المناقشات التي دارت تحت بند ''التحرر من الخوف''، برز بشكل رئيسي التقرير الذي أعده الأخضر الإبراهيمي[٦] والتقارير المتعلقة بمتابعته[١٥] والتقرير المزمع أن يقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن منع نشوب الصراعات. كما قام البروفسور أندرو ماك، المدير السابق لوحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام، الذي يشترك حاليا في مشروع أمن الإنسان الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة في جامعة هارفارد، بتقديم عرض في إطار هذا البند.

٩٣ - وقد نوقشت أيضا بضع مسائل عامة مهمة، منها ما يلي:

(أ) **ضرورة تحسين سبل الحصول على المواد التي تصدر داخل المنظومة** - تعكف جامعة الأمم المتحدة على إنشاء موضع سهل الاستخدام على الشبكة العالمية من أجل تمكين فرادى محللي السياسات من الاطلاع على مواد البحوث التي تصدر ضمن منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن الاتصالات فيما بين أجزاء المنظومة أن تتحسن أيضا من خلال تحسين سبل استخدام لوحات الإعلانات الالكترونية؛

(ب) **أهمية البحوث التي تصدرها معاهد الأمم المتحدة وقيمتها المضافة بالمقارنة بالبحوث الأكاديمية** - يمكن للمعارف الداخلية أن تجعل البحوث التي تصدر داخل الأمم المتحدة أوثق صلة بالمسائل المعنية من الدراسات التي تصدر خارجها. وقد شدد الأمين العام على أهمية البحوث بالنسبة لتحسين تخطيط السياسات، وقام، تحقيقا لهذا الهدف، بتعيين أكاديميين بارزين على رأس وحدة تخطيط السياسات في مكتبه التنفيذي. ومن الممكن الاستمرار في تطوير هذه الفكرة التي يمكن أن تفيد في إنشاء شبكة للتخطيط الاستراتيجي لأولويات البحوث؛

(ج) **الإطار الزمني للبحوث وتحقيق النتائج** - تتمثل القضية الأساسية في هذا الصدد في كيفية تخطي الفجوة القائمة بين البحوث التي تتطلب فترة إعداد طويلة وبين وضع السياسات داخل نظام يعالج المشاكل الراهنة الملحة. إذ ينبغي إيجاد تفاعل أوثق بين الجانب المتعلق بصنع السياسات في الأمم المتحدة وبين معاهد البحوث. وينبغي أن يسعى الحوار بين أوساط البحوث وأوساط السياسات إلى التركيز على كل من المواضيع الطويلة والقصيرة الأجل اللازمة لوضع السياسات. ويمكن أن يؤدي هذا إلى انتقاء مواضيع محددة تهم الأمم المتحدة وإلى تحديد العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال البحوث داخل المنظومة؛

(د) **العمل على إجراء بحوث أوثق صلة بالسياسات وإيجاد ثقافة للسياسات تتوافق مع البحوث** - يدرك الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة ضرورة وضع شبكة للتخطيط الاستراتيجي. ويجري في الوقت الراهن إنشاء خلايا لوضع السياسات في جميع أرجاء المنظومة. غير أنه من اللازم أن يحدث تحول في الثقافة يمكِّن الأمم المتحدة من بناء قدرات قوية في مجال البحوث والتحليلات وتخطيط السياسات يكون من شأنها النهوض بأداء المنظمة.

أفرقة مناقشة السياسات

٩٤ - في عام ٢٠٠١، عقدت جامعة الأمم المتحدة اجتماعات للأفرقة المعنية بمناقشة المواضيع التالية: ''إدارة العولمة''، و ''الشؤون المالية العالمية والمجتمع المدني''، و ''الخروج من دائرة العنف - إدارة عمليات السلام''، و ''الحكم والتنمية في أفريقيا''، كما انعقدت سلسلة الاجتماعات التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن ممارسة التنمية المستدامة. وكان الهدف من اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بموضوع ''إدارة العولمة''[١٦] هو مناقشة النتائج التي خلصت إليها دراسة جديدة عن الأدوار والمهام الجديدة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أعدها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة. وتنبه هذه الدراسة إلى أن الأمم

المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي هيئات أنشئت في نهاية الحرب العالمية الثانية، تعمل اليوم على أسس سياسية واقتصادية عفى عليها الزمن بشكل كبير، وتحتاج إلى إصلاح شامل قبل أن تفرض عليها إحدى الأزمات التي توجدها العولمة ما يلزم من تغييرات.

٩٥ - وتعقد جامعة الأمم المتحدة عددا من اجتماعات أفرقة مناقشة السياسات في نيويورك وجنيف وباريس وغير ذلك من مواقع الأمم المتحدة، من أجل إطلاع صانعي السياسات في المنظومة مباشرة على النتائج التي تخلص إليها الجامعة في إطار عملها.

شراكات المشاريع

٩٦ - تعاونت جامعة الأمم المتحدة على نحو وثيق مع اليونسكو في عام ٢٠٠١. وشمل هذا التعاون عقد المؤتمر الدولي المعني بالحوار بين الحضارات، والدورة التدريبية الدولية بشأن التنوع الأحيائي الساحلي في النظم البيئية لغابات المانغروف في جامعة النملاي في الهند وبرنامج أساتذة كراسي جامعة الأمم المتحدة/اليونسكو - ونفذت أيضا جامعة الأمم المتحدة برنامجا رسميا لتبادل الموظفين مع اليونسكو تم فيه إعارة موظف تابع لليونسكو إلى جامعة الأمم المتحدة لفترة تناهز ستة أسابيع. ولقي هذا العنصر الأول في برنامج التبادل نجاحا كبيرا في مواصلة إقامة تعاون شامل بين المنظمتين الشقيقتين.

٩٧ - وتتعاون أيضا جامعة الأمم المتحدة مع اليونسكو في متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتعليم العالي، المعقود في عام ١٩٩٨، وذلك من خلال الشبكة العالمية للابتكار في مجال التعليم العالي. وقامت الشبكة وجامعة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) المشاركة في اجتماع للخبراء بشأن إدارة البحوث، عقد في مقر اليونسكو في باريس يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

(ب) المساعدة في وضع اقتراح يتعلق بإعداد تقرير عالمي عن التعليم العالي؛

(ج) اقتراح إنشاء وظيفة أستاذ كرسي لليونسكو/جامعة الأمم المتحدة للتعلم الإلكتروني لبحث النهج الابتكارية في مجال الاتصال الشبكي؛

(د) دعم المشاريع الابتكارية بشأن التعليم العالي والتي وضعتها الشبكات الإقليمية.

٩٨ - وتتعاون جامعة الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع مختلف الوكالات في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السلام ومنع نشوب الصراعات. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن أنشطة السياسات التطبيقية في منع نشوب الصراعات، وبناء السلام، وحفظ السلام، ومؤتمر الأمم المتحدة والاجتماعات السنوية للرابطة الدولية لمراكز التدريب؛

(ب) التعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مشاريع نزع السلاح ونقل الأسلحة؛

(ج) أنشأت جامعة الأمم المتحدة وصلة جديدة مع برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عملية حفظ السلام التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث تتعلق ببرنامج دراسة تعاونية بشأن عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية؛

(د) تتعاون جامعة الأمم المتحدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع برنامج مركزي الكتروني للتعلم من بعد واستخدام برنامج التعلم الالكتروني الذي يجري وضعه في نطاق مبادرات الجامعة الإلكترونية لتنفيذ دورات تدريبية في مواضيع تتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩٩ - وفيما يتعلق بمسائل الحكم، انكبت جامعة الأمم المتحدة على بحث القضايا المتعلقة بالقيادة والديمقراطية والحكم. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) تعاون مركز جامعة الأمم المتحدة مع مختلف الوحدات التابعة للبرنامج الإنمائي (المكتب الإقليمي لآسيا/المحيط الهادئ، ومكتب تقرير التنمية البشرية، ومكتب سياسة التنمية) في وضع وتنفيذ مشروع الدراسات المتعلقة بالحكم في العالم؛

(ب) وكجزء من الدراسة العالمية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن أسواق المخدرات غير المشروعة، نظمت جامعة الأمم المتحدة البحث المتعلق بسوق المخدرات غير المشروعة في طوكيو وأشرفت عليه؛

(ج) التعاون مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة بشأن إنشاء ائتلاف ضد الاتجار بالبشر في الفلبين.

١٠٠ -وتشكل الصلات مع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز جزءا حيويا في عمل جامعة الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية:

(أ) شارك في عمل جامعة الأمم المتحدة العديد من المسؤولين من مجموعة كبيرة من الوكالات - بما فيها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمم المتحدة، واليونيسيف، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية،

ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما البحوث أو مؤتمرات التنمية التي عقدتها جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي؛

(ب) وقدم موظفو جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي سلسلة من المحاضرات بشأن موضوع الجدوى السياسية للإصلاح الاقتصادي: الحكم، وإرساء الديمقراطية والمشروطية في أيار/مايو ٢٠٠١ في كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين. واشترك في حلقة العمل كبار الموظفين من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

(ج) واشترك وفد تابع لجامعة الأمم المتحدة في الاجتماع الوزاري التابع لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، المعقود في طوكيو يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. واشترك في تنظيم الاجتماع اليابان والأمم المتحدة والتآلف العالمي من أجل أفريقيا، والبنك الدولي.

١٠١ - وبالمثل، ما فتئت الجامعة تتعاون مع مختلف الوحدات التابعة للأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) دعي معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة للانضمام إلى استعراض رفيع المستوى لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١؛

(ب) تعاون معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة مع لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دعم برنامج عمل اللجنة بشأن التكنولوجيا الأحيائية؛

(ج) أعد معهد التكنولوجيات الجديدة ورقة لليونسكو بشأن التعليم للجميع في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل، في أيار/مايو ٢٠٠١؛

(د) وتعاون برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك تعاونا وثيقا مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن مشروع الشبكة الدولية لنظم بيانات الأغذية.

١٠٢ - وفي مجال البيئة، تشمل بعض الأمثلة على صلاتنا بالأمم المتحدة بما يلي:

(أ) أصبحت جامعة الأمم المتحدة عضوا في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وهو هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) يسهم مركز جامعة الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة/الشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة في مجهود جديد تبذله الأمم المتحدة من أجل تجميع مواد تقرير تنمية الموارد المائية في العالم – حالة الموارد من المياه العذبة في العالم؛

(ج) تم تنفيذ مشروع مركز جامعة الأمم المتحدة بشأن الروابط المشتركة – التآزر والتنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بشراكة مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانات الاتفاقيات البيئية؛

(د) جرى تعاون في إطار مبادرات الجامعة الإلكترونية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة بيانات الموارد العالمية – ارندال في النرويج للاشتراك في وضع برنامج جامعة الكترونية متطور يركز على البيئة والتنمية؛

(هـ) تتعاون جامعة الأمم المتحدة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فضلا عن عدد من الوكالات الأخرى من أجل إنجاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعلى سبيل المثال، شاركت جامعة الأمم المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في فنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٣ –وستتولى جامعة الأمم المتحدة/الشبكة العالمية المعنية بالمياه والبيئة والصحة مساعدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وضع برنامج الكتروني للتعلم من بعد بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه. ويستند البرنامج إلى أفضل الممارسات من أجل تحسين إدارة المياه في البلدان النامية، وإشراك الأفرقة المتخصصة في الموضوع لوضع مختلف وحدات المقررات الدراسية. وسيتم نشر المنهج الدراسي عن طريق شبكة عالمية تضم مؤسسات تدريب إقليمية ووطنية ستستخدم كمراكز للتدريس والموارد في إطار البرنامج. وفي المرحلة الأولى سيركز البرنامج الذي سيصمم لتلبية الاحتياجات الإقليمية على أفريقيا جنوب المحيط الهادئ.

١٠٤ –ووقعت أيضا جامعة الأمم المتحدة اتفاقات تعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠٠١، تعاونت الجامعة مع ما يزيد على ٣٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطة مشاريعها.

ثامنا – النشر

”نرجو من الجمعية العامة أن تقوم على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان، ونطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير دورية لتنظر فيها الجمعية العامة ولتكون أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات“ (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣١)

١٠٥ -لتعزيز أثر العمل الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة، تنشر الجامعة نتائجها على الأكاديميين ومقرري السياسات والجمهور. وتهدف الجامعة بوجه خاص إلى تشجيع نشر المعلومات العلمية وأفضل الممارسات على العالم النامي. والأسلوب الرئيسي المتبع في مجال نشر البحوث هو إصدارها في الكتب ونشر المقالات في المجلات، وإصدار التقارير الموجزة عن السياسات، ونشر المقالات في الصحافة. وتحاول أيضا الجامعة نشر أعمالها بأساليب مبتكرة مثل الأقراص المدمجة والإنترنت والفيديو.

مطبعة جامعة الأمم المتحدة

١٠٦ -مع ازدياد شهرة جامعة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي وعلى الرغم من مواردها المالية المحدودة، ركزت جهودها خلال عام ٢٠٠١ على ”إنجاز المزيد بموارد أقل“. واستجابت مطبعة جامعة الأمم المتحدة للتحدي المتعلق بتلبية الطلبات على الخدمات والمحافظة على مستوى ممتاز من حيث نوعية المواد المنشورة وكميتها وفي الوقت نفسه تنسيق العمليات والمحافظة على الموارد المالية.

١٠٧ -وما فتئ الاعتراف بمطبعة الأمم المتحدة بوصفها ناشرا سريعا وكفؤا ومرنا يزداد في أوساط الأكاديميين والناشرين الدوليين. وأدى ذلك إلى تدفق متواصل من العروض الجدية لطبع المخطوطات من المؤسسات المنتسبة للأمم المتحدة والمؤسسات المستقلة فضلا عن الأفراد والعلماء. وتمكنت مطبعة الأمم المتحدة بفضل الزيادة في عدد المخطوطات المقدمة نوعا وكما من اختيار عدد من المخطوطات العالية الجدوى وإضافة مجموعة ممتازة من العناوين إلى قائمة منشوراتها.

١٠٨ -وفي عام ٢٠٠١، نشرت مطبعة جامعة الأمم المتحدة ١٧ عنوانا جديدا، منها ١٥ عنوانا كانت نتيجة مباشرة لمشاريع البحث التي قامت بها الجامعة، و ٥ عناوين على أساس المخطوطات المقدمة من علماء مستقلين في مجالات تتعلق ببحوث الجامعة. وأوكلت إلى خدمات ”المسار السريع“ الابتكارية الناجحة تجاريا مهمة طبع ”تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، الذي حرره أندريس فرانكو، وهو مشروع ترعاه وزارة

خارجية كولومبيا. بالإضافة إلى منشورات مطبعة جامعة الأمم المتحدة، نشرت دور نشر أخرى ٢١ كتابا آخر تمخضت عنها مشاريع بحوث جامعة الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠١.

جائزة كتاب Kosovo and the Challenge of Humanitarian Intervention (كوسوفو وتحدي التدخل الإنساني)

من أبرز المنجزات التي حققتها مطبعة جامعة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ حصولها على جائزة الوثائق الحكومية الشهيرة التي تمنحها مجلة المكتبات على الكتاب'' Kosovo and the Challenge of Humanitarian Intervention: Selective Indignation, Collective Action and International Citizenship الذي حرره ألبريت شنابل ورامش ثاكور، وصدر في عام ٢٠٠٠.

١٠٩ -وتمشيا وولاية الجامعة في مجال النشر، واصلت مطبعة جامعة الأمم المتحدة تعزيز توزيع منشوراتها مجانا في الأوساط المهتمة. وقدمت المطبعة بالاشتراك مع مؤسسة Big Brother ١٠ ٠٠٠ كتاب هبة لجهات مستفيدة في الفلبين. وساعدت ''مؤسسة آسيا'' على توزيع ٤ ٠٠٠ كتاب في آسيا، وأرسلت ٥٠٠ كتاب إلى جهات متلقية في أفريقيا بالتعاون مع مؤسسة Book Aid البريطانية.

النشر الإلكتروني

١١٠ -واصلت مطبعة جامعة الأمم المتحدة استكشاف فرص جديدة لنشر نتائج بحوث الجامعة إلكترونيا وكذلك السعي إلى تسخير إمكانات المبيعات المتزايدة لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية. وقامت جامعة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإتاحة المبيعات الإلكترونية للعناوين البيئية لمطبعة جامعة الأمم المتحدة عن طريق صفحة الاستقبال على الشبكة ''Earthprint''. وتجري حاليا مفاوضات مع المكتبة الإلكترونية لبيع منشورات مطبعة جامعة الأمم المتحدة عن طريق صفحتها البابية على شبكة الإنترنت. ومنشورات مطبعة جامعة الأمم المتحدة متاحة بالفعل على أساس الاشتراك عن طريق مواقع Colombia International Affairs onLine، و مكتبة الإنترنت وعن طريق Net Library. وتعرض أيضا المواقع التجارية الإلكترونية الرئيسية العناوين الصحفية التابعة لجامعة الأمم المتحدة مثل Amazon.com. و Barns & Nobels.

١١١ -وفي عام ٢٠٠١، أنشأت جامعة الأمم المتحدة صفحة استقبال جديدة على الشبكة باللغة الاسبانية لتقديم لمحة عامة عن الجامعة للقراء المتحدثين بالاسبانية في أوروبا وفي العالم. ويجري بانتظام استكمال المواقع المتعلقة بأنشطة جامعة الأمم المتحدة باللغات اليابانية والفرنسية والاسبانية كما أنشئت وصلات مع الموقع الرئيسي باللغة الانكليزية للإبلاغ عما يطرأ من تغييرات.

المحاضرات العامة

١١٢ -في عام ٢٠٠١، نفذت جامعة الأمم المتحدة سلسلة المحاضرات الممتازة ''يوثانت'' (Uthant). وسيتم في إطار هذه السلسلة دعوة كبار المفكرين في العالم إلى اليابان لمعالجة أكثر القضايا إلحاحا في القرن الحادي والعشرين والدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في الدعوة إلى أساليب عيش أفضل لجميع الشعوب. وسيكون من بين هؤلاء الأشخاص البارزين علماء فضلا عن مفكرين بارزين في المجالات التجارية والحكومية والدينية والدولية. وقدم الدكتور مهاثير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا المحاضرة الأولى عن ''العولمة، المجتمع العالمي والأمم المتحدة'' وقدم رئيس جنوب أفريقيا ثابو إمبيكي المحاضرة الثانية عن ''المبادرة الأفريقية الجديدة''.

الإعلام

١١٣ -وتتمثل القنوات الرئيسية الأخرى المستخدمة لإعلام المستخدمين المحتملين بشأن جامعة الأمم المتحدة في النشرات المطوية، والوسائل الإخبارية، وقوائم المنشورات، وصفحات الاستقبال على الإنترنت، والأنشطة العامة والمواد الترويجية الأخرى. وأشير كذلك إلى عمل جامعة الأمم المتحدة في الصحافة ما يزيد على ٥٠٠ مرة في عام ٢٠٠١.

١١٤ -وبفضل شبكة الأخبار الكابلية (CNN)، يجري بث سلسلة جديدة من الإعلانات في التلفزة تتضمن مقدمة عامة عن جامعة الأمم المتحدة وشبكتها الداخلية من مراكز وبرامج البحث والتدريب إلى مشاهدي التلفزة في العالم. ويجري بث الإعلانات التي تدوم ٦٠ ثانية و ٣٠ ثانية و ١٥ ثانية على شبكة CNN الدولية ما بين ٦ و ٩ مرات في اليوم لغاية شباط/فبراير ٢٠٠٢. والهدف من هذه الحملة هو توجيه انتباه المشاهدين إلى موقع الجامعة على الشبكة ليزدادوا إلماما بمؤسساتها وبرامجها الفرعية.

حلقات دراسية عالمية في اليابان

١١٥ - أصبحت الحلقات الدراسية العالمية التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحقيق فهم أفضل للأمم المتحدة والقضايا العالمية في أوساط الشباب في اليابان، نشاطا ثابتا لدى الطلاب والمهنيين الشباب في البلد المضيف لمركز جامعة الأمم المتحدة. والحلقات الدراسية العالمية التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة والتي زاد عدد المشتركين فيها على ٢ ١٠٠ مشترك منذ بدئها في عام ١٩٨٥، ساعدت على إذكاء الوعي الدولي لدى الطلاب والمهنيين الشباب الذين يعيشون في اليابان. وفي عام ٢٠٠١، اشترك ما يزيد على ٣٠٠ شاب من اليابان وبلدان أخرى في هذه الحلقات الدراسية التي قدم فيها دروسا مجموعة من العلماء يزيد عددهم على ٤٠ أكاديميا ومتخصصا في السياسة من اليابان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة٥٥/٢.

(٢) انظر http://www.unu.edu للاطلاع على التفاصيل الكاملة لأنشطة جامعة الأمم المتحدة.

(٣) القرار ٣٠٨١ (د-٢٨) وللاطلاع على نص الميثاق، انظر A/9149/Add.2.

(٤) Charles A. Kupchan, Emanuel Adler, Jean-Marc Coicaud, and Yuen Foong Khong, *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, Tokyo: UNU Press, 2001.

(٥) Ramesh Thakur and Albrecht Schnabel (editors), *United Nations Peacekeeping Operations: Ad Hoc Missions, Permanent Engagement* (Tokyo, United Nations University Press, 2001).

(٦) تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/56/305-S/2000/809).

(٧) يمكن الحصول على آخر إصدار من منشور المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي An gle على موقع جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي على موقعها: http://www.wider.unu.edu/.

(٨) أوراق العمل ذات الصلة متاحة في منشورات جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي على موقعها: http://www.wider.unu.edu/publications/discussion-papers.htm.

(٩) تشمل المنشورات المنتقاة في عام ٢٠٠١ ما يلي: (a) H. Brookfield, *Exploring Agrodiversity* (New York, Columbia University Press, 2001); (b) M. Stocking and N. Murnaghan, *Handbook for the Field Assessment of Land Degradation* (London, Earthscan Publications, 2001); (c) L. Liang et al.,"*Biodiversity Conservation through Agrodiversity", in* Global Environmental Change 11 (2001), pp. 97-101; and (d) T. Yamauchi et al., "Physical Activity and Subsistence Pattern of the Huli, a Papua New Guinea Highlan Population" in *American Journal of Physical Anthropology*, 114:258-68 (2001) وتتوافر مزيد من المعلومات بهذا الشأن على الموقع http://www.unu.edu/env/plec.

(١٠) يتاح إطار العمل، فضلا عن تقارير الاجتماعات وحلقات العمل وتسجيل الفيديو والنصوص الكاملة للعروض المقدمة في المؤتمر الدولي للحوار بين الحضارات، في موقع المشروع على الإنترنت http://www.unu.edu/dialogue.

(١١) انظر W. Bradnee Chambers (ed.), *Inter-linkages: The Kyoto Protocol and the International Trade and Investment Regime* (UNU Press, 2000).

(١٢) Asit K. Biswas and Juha I. Uitto (eds.), *Sustainable Development of the Genges-Brahmaputra-Meghna Basins* (UNU Press, 2001); Naser I. Faruqui, Asit K. Biswas and Murad J. Bino (eds.), *Water Management in Islam* (UNU Press and the International Development Research Council, 2001); and M. Nakayama and L. Jansky, "New Perspectives for Management of International Water Systems", in *Global Environmental Change*, 11 (3):247-50 (2001).

(١٣) ما زالت جامعة الأمم المتحدة تدعم نشرة الأغذية والتغذية التي يحررها ن. سكريمشو، ومجلة تكوين الأغذية وتحليلها التي تحررها بربارة بيرلينغام وتنشرها المطبعة الأكاديمية (A cademic Press) لحساب كل من جامعة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(١٤) القرار ٥٣/٢٤.

(١٥) A/55/502، A/55/507 و Add.1، A/55/977 و A/56/732.

(١٦) http://www.wider.unu.edu/pressrelease/press-release-2001-1.pdf.

المرفق الأول

التبرعات الواردة في عام ٢٠٠١

(بدولارات الولايات المتحدة)

الأردن	١ ٠٠٠ ٠٠٠	تبرع تشغيلي للأكاديمية الدولية للقيادة التابعة للجامعة
أوغندا	٣١ ٩١٨	مشروع الإدارة البيئية
ايسلندا	٥٧٩ ١٨٧	برنامج الجامعة للتدريب في مجال الطاقة الحرارية الأرضية
ايسلندا	٤٦٢ ٣٠١	برنامج الجامعة للتدريب في مجال مصائد الأسماك
ترينيداد وتوباغو	٢ ٠٠٠	دعم لبرنامج أساتذة كراسي جامعة الأمم المتحدة/اليونسكو في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١
الدانمرك	٧٠ ٣١١	تبرع تشغيلي للمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للجامعة
الدانمرك	٣٧ ٣٢٩	تبرع مشروع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي المتعلق بالمؤسسات والتنمية لعام ٢٠٠٠
السويد	٤٧ ١٥٦	تبرع لمشاريع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
غانا	١٠٠ ٠٠٠	تبرع لصندوق الهبات التابع لمعهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع للجامعة
فنلندا	١٣٠ ٥٨٨	تبرع لمختلف مشاريع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للجامعة
كندا	٥٢٢ ٩٠١	تبرع تشغيلي للشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة التابعة للجامعة
كندا	٣ ٢٠٥	دعم للدورة الدراسية عن الدبلوماسية الجديدة التي تنظمها الأكاديمية الدولية للقيادة التابعة للجامعة
مؤسسة مكاو	٧ ٥٧٠	للرافعة الهيدرولية التابعة للمعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع للجامعة
مؤسسة مكاو	٤٤ ٢٢٢	دعم لمشروع مركز شبكة المعلومات في مكاو، الصين (المرحلة الرابعة) التابع للمعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع للجامعة

مؤسسة مكاو	٥ ٥٩٧	دعم لثلاث دورات تدريبية في المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع للجامعة
النرويج	١١٣ ٠٢٤	تبرع تشغيلي للمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للجامعة
النرويج	٤٠ ٠٠٠	دعم للدورة الدراسية عن تخفيف حدة الفقر للأكاديمية الدولية للقيادة التابعة للجامعة
النمسا	٩٩ ٩٠٧	تبرع لصندوق الهبات لمقر الجامعة
الهند	٧٥ ٠٠٠	تبرع لصندوق الهبات للمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للجامعة
هولندا	١ ١٠٥ ٨٤٢	تبرع تشغيلي لمعهد التكنولوجيات الجديدة التابع للجامعة
اليابان	٣ ٢١٣ ٤١٥	تبرع تشغيلي لمعهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة
اليابان	٤ ٢٢٥ ١٧٩	تبرع تشغيلي لمقر الجامعة
اليونان	٤٧ ٠٠٠	تبرع تشغيلي لمقر الجامعة

المرفق الثاني

أعضاء مجلس جامعة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١

الأعضاء المعينون

جيرم ريدي (جنوب أفريقيا) (رئيس المجلس)، مستشار مستقل في مجال التعليم العالي، ونائب رئيس سابق لجامعة دربان، جنوب أفريقيا

يوغيندر ك. آلاغ (الهند)، عضو في البرلمان (المجلس الأعلى)، الهند؛ نائب رئيس معهد سردار باتل للبحوث الاقتصادية والاجتماعية؛ ووزير دولة سابق (تكليف مستقل) للعلم والتكنولوجيا والطاقة، حكومة الهند

فائزة الخرافي (الكويت)، رئيسة جامعة الكويت، الصفاة، الكويت

رافع بن عاشور (تونس)، كاتب دولة لدى وزير التعليم مكلف بالابتكار في مجال أصول التدريس، وزارة التعليم، تونس

جوزيب بريكا (إسبانيا) رئيس مؤتمر رؤساء الجامعات الأوروبية، رئيس رابطة الجامعات الأوروبية، جنيف، ورئيس سابق لجامعة برشلونة، إسبانيا

آنا ماريا تشيتو (المكسيك) أستاذة أبحاث، معهد الفيزياء، جامعة المكسيك الوطنية، مكسيكو

اليزابيث ج. كرول (المملكة المتحدة)، رئيسة قسم الدراسات الإنمائية، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، المملكة المتحدة

دونالد غيرث (الولايات المتحدة)، رئيس جامعة ولاية كاليفورنيا، ساكارامنتو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية

أحمد جلالي (جمهورية إيران الإسلامية) السفير والمندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى اليونسكو

بيتر هـ. كاتجافيفي (ناميبيا)، نائب رئيس مؤسس لجامعة ناميبيا، ويندهوك

ألكسندرا كورونهاوزر (سلوفينيا)، مديرة المركز الدولي للدراسات الكيميائية، جامعة لوبيليانا، سلوفينيا

لين كوان (الصين) أمين عام، وزارة العلم والتكنولوجيا، بيجين

خوسي ريموندو مارتنز روميو (البرازيل)، رئيس كلية البرازيل؛ رئيس سابق، وحاليا أستاذ فيزياء، الجامعة الاتحادية فلومينينسي، نيتيروي، ريو دي جانيرو، البرازيل

دوروثي ل. نجوما (الكاميرون)، نائبة رئيس، جامعة بويا، الكاميرون

أحمد الأمين أنديـاي (السنغال)، وزيـر سـابق مستشـار خـاص لرئيـس الجمهوريـة، داكار؛ رئيس سابق لجامعة غسطون بيرجي في سان لوي، السنغال

جوسلين بيراردم (فرنسا)، مركز البحوث المناخية، جامعة بورغونيو، ديجون، فرنسا

داغمار شيبانسكي (ألمانيا)، وزير العلوم والبحوث والفنون، وزارة العلوم والبحوث والفنون، إرفورت، ألمانيا.

فيشيت سريسا – آن (تايلاند)، رئيس جامعة سوراناري للتكنولوجيا، تايلاند

فـابو تايبـالي (فنلنـدا)، مديـر عـام المركـز الوطـني للبحـوث والتنميـة مـن أجـل الرفـاه والصحة، هلسنكي

فرانسـواز تيس – كليمـان (بلجيكـا)، أستاذة – رئيسـة الجامعـة الحـرة في بروكسـل، بلجيكا

كارلوس تنرمان برهايم (نيكاراغوا)، مستشار خاص للمدير العام لليونسكو، أمريكـا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ماناغوا

خوان فيلا فالديس (كوبا)، رئيس جامعة هافانا، كوبا

ليوديميلا أ. فيربيتسكايا (الاتحاد الروسي)، رئيسة وأسـتاذة في علـم اللغـة، جامعـة سانت بترسبورغ الحكومية، سانت بترسبورغ، الاتحاد الروسي

تشوسي يامـادا (اليابـان)، أستاذ القـانون الـدولي، كليـة القـانون، جامعـة وسـيدة، طوكيو

رئيس جامعة الأمم المتحدة

هانس فان جينكل (هولندا)

الأعضاء بحكم المنصب

كوفي عنان (غانا)، الأمين العام، الأمم المتحدة

كويشيرو ماتسورا (اليابان)، المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

مارسيل بوازار (سويسرا)، المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

170502 150502 02-34752(A)
0234752